



البيانات المحاسبية المعدلة وأثرها في الكشف المبكر عن الفشل المالي للشركات (دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

الباحث عبد الجبار علوان جبر *

أ. د. سعود جايد مشكور العامري

جامعة المثنى

المستخلص

تهدف الدراسة إلى اكتشاف الفشل المالي في وقت مبكر ومساعدة الشركات على مواجهته باستعمال بيانات محاسبية معدلة، أخذت الدراسة بنظر الاعتبار تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد على البيانات المحاسبية، إذ تم الاعتماد على أسلوب القوة الشرائية العامة وعلى أساس الأسعار القياسية العامة (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، بالشكل الذي يؤدي إلى زيادة فاعلية القوائم المالية في التعبير الحقيقي عن نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي، ومن ثم توفير المعلومات المفيدة بغية مساعدة الفئات المستخدمة لها في اتخاذ القرارات المناسبة والتوصل إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية عند استعمالها في الكشف المبكر عن الفشل المالي .

ولتحقيق أهداف الدراسة تم تطبيق أسلوب الكلفة التاريخية المعدلة في عينة من الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (من 2013 إلى 2015) باستعمال الأرقام القياسية العامة، لاكتشاف حالات الفشل المالي في الشركات عينة الدراسة من خلال تطبيق نموذج (Altman Z-score) على البيانات المحاسبية المعدلة، ففي الخطوة الأولى أجرت الدراسة اختبار تطبيق أسلوب التعديل لتحسين فاعلية القوائم المالية الختامية لغرض استخدامها في الكشف المبكر عن الفشل المالي، ومن ثم اجري اختبار فرضية الارتباط والتأثير بأسلوب إحصائي لبيان تأثير العلاقة بين متغيرات الدراسة المتمثلة بالبيانات المحاسبية المعدلة والكشف المبكر عن الفشل المالي.

توصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها ان هنالك إمكانية لدى الشركات عينة الدراسة على تعديل بياناتها المحاسبية باستعمال أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة)، وتطبيق أنموذج الكشف عن الفشل المالي سنويا وإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي الحقيقي من سنة لأخرى ، كذلك أظهرت الدراسة ان بإمكان الشركات عينة الدراسة تجنب الوقوع في الفشل المالي عند اكتشافه في وقت مبكر لان الفشل المالي يمر بمراحل متعددة ونادرا ما يصيب الشركة بصورة مفاجئة .

أوصت الدراسة بضرورة التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية عند إعداد قوائمها المالية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار ، وذلك لأهميتها في بيان الوضع المالي للشركات بالشكل الحقيقي، ومساعدة مستخدمي القوائم المالية في التعرف على آثار الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المالية للشركة، وضرورة تطبيق احد النماذج المستعملة في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات ومعرفة حقيقة اتجاه نشاطاتها المستقبلية.

* بحث مستل من رسالة ماجستير للباحث عبد الجبار علوان جبر / قسم المحاسبة / جامعة القادسية



Abstract

The study aims at detecting financial failure early and helping companies cope with it using revised accounting information's. The study took into account the effect of the increase in the general price level and the decrease in purchasing power of the monetary unit on the accounting information's. It is based on the general purchasing power method and on the basis of the general price index, which increases the effectiveness of the financial statements on the real expression on the outcome of the company's business and financial position, and then provide useful information to assist the categories used to make the appropriate decisions and reach more accurate and objective results when used in the early detection of financial failure.

To achieve the objectives of the study, the modified historical cost method was applied in a sample of the Iraqi industrial companies listed in the Iraqi Stock Exchange for the period (2013-2015) using the general indices to detect financial failures in the sample companies by applying the Altman model (Z-score) on the adjusted accounting information's. In the first step, the study examined the application of the method of amendment to improve the effectiveness of the final financial statements for use in early detection of financial failure, and then tested the hypothesis of correlation and influence in a statistical method to show the effect of the relationship between the variables of the study of revised accounting information's and early detection of financial failure

The study found that the sample companies have the possibility of adjusting their accounting information's using the general purchasing power method (historical cost adjusted), applying the financial failure detection model annually and showing the results of their business and their real financial position from year to year. The study sample avoids falling into financial failure when it is discovered early because financial failure goes through multiple stages and rarely infects the company abruptly.

The study recommended that companies should comply with international accounting standards and local accounting rules when preparing their financial statements at times of rise in the overall level of prices because they are important in accurately disclosing the financial position of companies. The effects of the rise in the general level of prices on the accounting information's of the company, and the need to apply one of the models used in early detection of financial failure in companies and know the truth about its future activities.

المقدمة

يعتمد نجاح أو فشل القرارات التي تتخذها الجهات المعنية على مدى صحة ودقة المعلومات المقدمة إليها من قنوات متعددة، وتعد المحاسبة اليوم من القنوات المهمة في توفير المعلومات للأطراف المستفيدة منها، وبغية جعل المحاسبة أداة فاعلة في عملية توفير المعلومات المحاسبية لمتخذي القرارات، لا بد أن تتكيف معطياتها مع البيئة الاقتصادية التي تمارس وظيفتها فيها، وخاصة حين يحصل ظرف اقتصادي معين مثل التضخم، إذ أن تحقيق هذا الهدف يجعل المحاسبة نظاماً متكاملاً للمعلومات الدقيقة والموضوعية التي تعبر عن الحقيقة الاقتصادية للقوائم المالية.



يعد مبدأ الكلفة التاريخية من المبادئ المحاسبية الأساسية المقبولة قبولاً عاماً في القياس المحاسبي، وقد استخدم هذا المبدأ منذ نشوء المحاسبة وتطورها عبر مراحل من الزمن حينما كانت المحاسبة وتطبيقاتها التي تمارسها الشركات في العالم مستقرة وغير متأثرة بالظروف الاقتصادية والبيئية والسياسية والاجتماعية، غير أن مبدأ الكلفة التاريخية سرعان ما تعرض للانتقاد وأحياناً للرفض من قبل المنظمات المهنية المحاسبية والمؤسسات الأكاديمية بسبب عدم صلاحيته بشكل تام للتطبيق في ظل الظروف الاقتصادية التضخمية.

إن تأدية الوظيفة المحاسبية على أساس مبدأ الكلفة التاريخية، وفي ظل اقتصاد يشكو من تضخم، تواجه مشكلة تضليل حقيقة العناصر الواردة في القوائم المالية. وإن هذا التضليل لا يمكن إزالته إلا باستخدام إحدى الطرائق المحاسبية الشائعة في معالجة الآثار التضخمية، لذلك جاءت الدعوات إلى استبداله بطريقة تحافظ على جوهر هذا المبدأ من حيث سلامة وموضوعية التطبيق والقياس المحاسبي في زمن الأزمات المالية والاقتصادية.

ونظراً لملازمة ظاهرة التغير في المستوى العام للأسعار وانخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد في غالبية اقتصاديات دول العالم، إلى درجة أنها أصبحت صفة دائمة يعيشها الاقتصاد، وما تحمله من آثار سلبية على البيانات المحاسبية، كون المحاسبة تعتمد ثبات وحدة النقد وأساس الكلفة التاريخية في إعداد القوائم المالية، لذلك تطلب الأمر تعديل البيانات المحاسبية التي تتمثل في عناصر كل من كشف الدخل والميزانية العمومية بغية رفع الآثار التضخمية الناتجة عن التغير في المستوى العام للأسعار لتصبح معبرة عن نتيجة الأعمال والمركز المالي الحقيقي للشركة لكي تتمكن من خلالها الشركات من معرفة حقيقة اتجاه نشاطاتها وتصحيح مسارها باستمرار. ومن هنا ازداد الاهتمام من قبل المنظمات المحاسبية الدولية بضرورة تطبيق المعايير المحاسبية الدولية التي من شأنها مساعدة الشركات في مواجهة خطر الأزمات المالية وتجنب الوقوع في الفشل المالي مبكراً.

ويتمثل الفشل المالي في العملية التي تبدأ فيها الشركة بالسير في طريق طويل من التعثرات المالية قد تنتهي بها إلى الإعسار ثم الإفلاس، الأمر الذي يتطلب اتباع إجراءات تكون كفيلة باكتشافه في وقت مبكر، والغرض منها تحذير الإدارة قبل الوقوع فيه لاتخاذ ما يلزم من الإجراءات التصحيحية التي تحول دون إفلاس الشركة وتصفيتها. وهنا يمكن القول إن هنالك تحديات ومخاطر يتعين على الشركات مواجهتها، تتمثل هذه المخاطر بمخاطر التعرض للفشل المالي وخاصة الشركات التي لا تطبق المعايير الدولية، والتي تتجاهل تأثير التغير في المستوى العام للأسعار على بياناتها المحاسبية، وتعد قوائمها المالية على أساس الكلفة التاريخية.

واستناداً إلى ما تقدم فقد جاء هذا البحث ليتطرق بعد عرض المنهجية إلى البيانات المحاسبية المعدلة واثرها على الكشف المبكر عن الفشل المالي من خلال بحثين، يتضمن المبحث الأول محورين، يشمل المحور الأول البيانات المحاسبية وأهمية تعديلها في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، باستخدام الأرقام القياسية كأداة للتعديل وأهم الأساليب المتبعة في معالجة الآثار السلبية في ظل تغيرات الأسعار، فيما تناول المحور الثاني الفشل المالي من حيث أنواعه وأسبابه ومراحله وأهمية اكتشافه في وقت مبكر،



فضلا عن اهم النماذج المستعملة في الكشف عن الفشل المالي. فيما تضمن المبحث الثاني دراسة حالة عملية في عينة من شركات القطاع الصناعي ، وأخيرا ختم البحث بما تم التوصل اليه من استنتاجات وتوصيات للجهات ذات العلاقة .

❖ منهجية الدراسة

تتضمن المنهجية بيان الطريقة العلمية وتحديد مسار التطبيق العملي من خلال المنهجية التي تمثل المسار والطريقة العلمية المنظمة كقاعدة أساسية من قواعد البحث العلمي لتحديد المشكلة وإيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها تحقيقا للهدف الأساسي من الدراسة.

❖ مشكلة الدراسة

لا تزال غالبية الشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تعد قوائمها المالية على أساس الكلفة التاريخية رغم إن الاقتصاد العراقي يعيش حالات تذبذب الأسعار أدت إلى اتساع نطاق الشركات المهتدة بالفشل المالي إضافة إلى ظاهرة الارتفاع في المستوى العام للأسعار التي باتت صفة دائمة يعيشها الاقتصاد منذ عقود.

تكمن المشكلة الأساسية للدراسة في عدم قدرة القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في أوقات التغير في المستوى العام للأسعار على التعبير الحقيقي عن نتيجة الأعمال وصافي المركز المالي للشركات، فهي لا تقدم معلومات محاسبية تتسم بالدقة والموضوعية ومن ثم لا يمكن الحصول من خلالها على المعلومات المحاسبية الدقيقة المطلوبة في الكشف المبكر عن الفشل المالي ، وحينما تكون نتائج المعلومات المحاسبية غير دقيقة ولا تتسم بالموضوعية فأن القرارات المتخذة تكون غير صحيحة. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤلات الآتية :

- 1- هل الشركات قادرة على تحديد نتيجة أعمالها وصافي مركزها المالي بالشكل الحقيقي في أوقات التغير في المستوى العام للأسعار من غير تعديل بياناتها المحاسبية ؟
- 2- ما هو مدى تعرض الشركات لخطر الفشل المالي في حال تجاهلها تأثير التغير في المستوى العام للأسعار واعتمادها أساس الكلفة التاريخية في إعداد قوائمها المالية ؟
- 3- هل ان الشركات في العراق قادرة على تعديل قوائمها المالية الختامية للتعبير عن الحقيقة الاقتصادية لنتائج أعمالها ومراكزها المالية في ظل تغيرات الأسعار؟
- 4- هل ان القوائم المالية غير المعدلة كافية للتعبير عن الوضع الحقيقي للشركات في ظل الظروف نفسها ؟
- 5- هل تكشف حقيقة الفشل المالي للشركات بعد تعديل القوائم المالية تبعا للمستوى العام للأسعار ؟

❖ أهمية الدراسة

نتيجة لقيام الشركات بمزاولة نشاطها فهي تبقى معرضة لتعثرات او أزمات مالية يتعين عليها ان تكون يقظة لمواجهتها خاصة في ظل ظروف اقتصادية يسودها عدم الاستقرار. وبذلك تستند أهمية الدراسة إلى ما يأتي :-



1. يساعد تطبيق المعايير الدولية والمحلية الخاصة بتعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار في تحديد نتيجة أعمال الشركات ومركزها المالي بالشكل الحقيقي.
2. تساعد عملية تهيئة بيانات مالية دقيقة ومعبرة عن نتيجة الأعمال وصافي المركز المالي بالشكل الحقيقي لا الصوري على الكشف المبكر للفشل المالي، خاصة في أوقات الارتفاع في مستوى العام للأسعار عن طريق تعديل البيانات المالية والأخذ في الاعتبار التغيرات التي تطرأ على الأسعار من جهة وتذبذب القوة الشرائية للنقود من جهة أخرى .
3. تكون المعلومات التي توفرها البيانات المحاسبية المعدلة في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار أكثر ملائمة وموضوعية تساعد الفئات المستخدمة لها في اتخاذ القرارات المناسبة، وتعطي نتائج أكثر دقة وموضوعية عند استعمالها في الكشف المبكر عن الفشل المالي .

❖ أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

- 1- بيان مدى قدرة البيانات المحاسبية المعدلة على أساس المستوى العام للأسعار في تحديد نتيجة الأعمال والمركز المالي للشركات بالشكل الحقيقي .
- 2- تسليط الضوء على مفهوم الفشل المالي وبيان أهمية اكتشافه بشكل مبكر من خلال استعمال نماذج الكشف المبكر عن الفشل المالي .
- 3- بيان تأثير البيانات المحاسبية المعدلة على الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات .
- 4- مساعدة الشركات على مواجهة الفشل المالي من خلال اكتشافه في وقت مبكر، وحثها على تطبيق المعايير ذات العلاقة في تعديل البيانات المحاسبية في أوقات التغير في المستوى العام للأسعار لما لها من مردود إيجابي في تحديد نتيجة أعمالها ومركزها المالي بشكل أكثر واقعية، كطريقة لحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية .

❖ فرضيات الدراسة

في ضوء عرض المشاكل المطروحة تم صياغة الفرضيتين الرئيسيتين الآتيتين:-

1- الفرضية الرئيسة الأولى

H0 : لا يؤدي تعديل البيانات المحاسبية إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات.

H1 : يؤدي تعديل البيانات المحاسبية إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات.

2- الفرضية الرئيسة الثانية

H0 : لا توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في القوائم المالية الختامية على الكشف المبكر عن الفشل المالي .

H1 : توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في القوائم المالية الختامية على الكشف المبكر عن الفشل المالي .



وتتفرغ هذه الفرضية إلى الفرضيتين الآتيتين :

1-2- الفرضية الفرعية الأولى

H0 : لا توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في كشف الدخل على الكشف المبكر عن الفشل المالي .

H1 : توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في كشف الدخل على الكشف المبكر عن الفشل المالي .

2-2- الفرضية الفرعية الثانية

H0 : لا توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في قائمة المركز المالي على الكشف المبكر عن الفشل المالي .

H1 : توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في قائمة المركز المالي على الكشف المبكر عن الفشل المالي .

❖ مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات الصناعية العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق ، أما عينة الدراسة فقد اختار الباحثان الشركات الصناعية الآتية ولمدة من (2013 م الى 2015 م) :-

- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف / شركة مساهمة
- الشركة العراقية للأعمال الهندسية - بغداد (ش . م - مختلطة)
- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات / مساهمة خاصة

❖ أسلوب ومنهج الدراسة

من اجل تغطية الجانب النظري والعملية استعان الباحثان بالاتي :

أولاً: الجانب النظري : تم الاعتماد على الأسلوب الوصفي لوضع الاطار المفاهيمي لمتغيرات الدراسة من خلال استخدام المصادر العربية والأجنبية المتاحة من الكتب والرسائل بالإضافة إلى المقالات الأجنبية المنشورة في المواقع الإلكترونية التي ترتبط بموضوع الدراسة ، بهدف إغناء الجوانب النظرية للدراسة قدر المستطاع .

ثانياً: الجانب العملي : تم الاعتماد على الأسلوب العملي التجريبي لإعداد البيانات المحاسبية وتعديلها من خلال الأدوات الآتية :-

1- التقارير السنوية المنشورة لشركات عينة الدراسة ولمدة من (2013 - 2015) في دليل سوق

العراق للأوراق المالية / السوق النظامية للاستفادة من الكشوفات المالية الصادرة عنه .

2- التقارير السنوية الخاصة بالأرقام القياسية لأسعار المستهلك والمنشورة عن وزارة التخطيط -

الجهاز المركزي للإحصاء - قسم الأرقام القياسية ولمدة من (2012 - 2015) .

3- استعمال نموذج (Altman (Z-score) للتنبؤ بالفشل المالي بالاعتماد على البيانات المحاسبية

المعدلة للشركات عينة الدراسة لبيان تأثير البيانات المحاسبية المعدلة في الكشف المبكر عن الفشل المالي.



4- استعمال الأساليب الإحصائية لتحليل النتائج وبيان علاقة الارتباط التأثير بين متغيرات الدراسة المتمثلة بالبيانات المحاسبية المعدلة والكشف المبكر عن الفشل المالي وفق البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية (SPSS vr.20)

المبحث الاول - البيانات المحاسبية والفشل المالي

يتضمن هذا المبحث محورين، يشمل المحور الأول البيانات المحاسبية وأهمية تعديلها في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، متناولاً الأرقام القياسية كأداة للتعديل وأهم الأساليب المتبعة في معالجة الآثار السلبية في ظل تغيرات الأسعار، فيما تناول المحور الثاني الفشل المالي من حيث أنواعه وأسبابه ومراحله وأهمية اكتشافه في وقت مبكر، فضلاً عن أهم النماذج المستعملة في الكشف عن الفشل المالي .

المحور الأول: البيانات المحاسبية

أولاً : البيانات المحاسبية التاريخية

تتمثل البيانات في الحقائق التي يتم جمعها وتخزينها ومعالجتها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية، وعندما يتم تنظيم ومعالجة هذه البيانات تتحول الى معلومات لتصبح كأساس يعتمد عليه في اتخاذ القرارات (الجزراوي والجنابي ،2009: 15) . كذلك ذكر (Romney &Stinbart 2003 :215) البيانات بانها حقائق تم جمعها وتسجيلها وتخزينها ومعالجتها من خلال نظم المعلومات، والتي تمثل تقييم أو قياسات لأنشطة الشركة.

وقد أشار (Hla & Peter 2015:978) أن للبيانات المحاسبية أهمية كبيرة تكمن في أنها مدخلات النظام المحاسبي والمصدر الأساسي للوصول الى المعلومات ، فنوعية وجودة البيانات المحاسبية لها التأثير الكافي على مصداقية وملائمة المعلومات ، ويجب على جميع عمليات إنتاج المعلومات (جمع البيانات ، وتخزين البيانات ، واستعمال البيانات) ان تعمل بشكل صحيح من اجل تحقيق جودة عالية للمعلومات. كذلك يذكر (Onalapo & Odetayo 2012: 184) نقلاً عن (Klimek & Jarmin 2004) ان البيانات المحاسبية اهم مصدر للمعلومات الممكن للشركة الحصول عليها. إذ يعتبر ان الغرض الرئيسي من البيانات المحاسبية هو تقديم معلومات بشأن الوضع المالي والنتائج التشغيلية للشركة لذلك يجب على الممارسات المحاسبية ان تواكب التغيرات والتطورات الاقتصادية والتكنولوجية السريعة لان لها تأثير دائم ومستمر على أهمية وقيمة البيانات المحاسبية التاريخية .

يرى الباحثان ان البيانات المحاسبية التاريخية تتأثر باستمرار بالظروف الاقتصادية خاصة تغيرات الأسعار وتصبح غير ملائمة للقياس المحاسبي وتؤدي الى نتيجة مضللة، فالبيانات غير الدقيقة وغير الكاملة تضر بالنظام المحاسبي وتحد من قدرته على إنتاج مخرجات يعتمد عليها في اتخاذ الكثير من القرارات الداخلية والخارجية ، لذلك يجب إعادة النظر في البيانات المحاسبية التاريخية تبعاً للمؤثرات الخارجية ذات التأثير السلبي عن طريق اتباع احد الأساليب المحاسبية البديلة للقياس المحاسبي المبني على أساس الكلفة التاريخية، وبالتالي تتحول الى بيانات محاسبية تاريخية معدلة على أساس التغيرات الحاصلة في الأسعار، يمكن الاعتماد عليها في إظهار نتيجة أعمال الشركة ومركزها المالي بشكل حقيقي



في ظل تلك الظروف، فالغرض الرئيسي من البيانات المحاسبية والذي يجب المحافظة عليه هو تقديم معلومات مفيدة ومتاحة أمام الجهات المستفيدة تعبر عن الوضع المالي والنتائج التشغيلية للشركة بالشكل الحقيقي .

ثانياً : البيانات المحاسبية المعدلة

تقتضي الآثار الوخيمة التي تنشأ وقت الارتفاع في مستوى الأسعار إجراء التعديلات اللازمة للبيانات المحاسبية المعدلة على أساس الكلفة التاريخية لغرض الوصول إلى قياس نتائج أعمال الشركات ومركزها المالي بصورة تعبر تعبيراً حقيقياً عن الواقع الحالي ، لذلك لا بد من التركيز على أهمية تعديل البيانات المحاسبية .

أ- أهمية وأهداف البيانات المحاسبية المعدلة

تنطلق أهمية البيانات المحاسبية المعدلة من إعطاء صورة حقيقية للمعلومات المحاسبية المعدلة في أوقات الارتفاع في مستوى الأسعار والمقدمة إلى الجهات المستخدمة لها في عملية اتخاذ القرارات المالية والاقتصادية المناسبة.

فقد أشار (العامري ،2006: 15) إلى انه تزداد أهمية تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع العام للأسعار لتحقيقها العديد من الأهداف التي يمكن تلخيصها بالآتي :-

- 1- تحديد الأرباح بالشكل الحقيقي وتقييم المركز المالي للشركة او القيمة الحالية للشركة.
- 2- تجنب دفع الضرائب على دخول صورية لم تحققها الشركة أصلاً ، تأثير تغير الأسعار وانخفاض القوة الشرائية على ظهورها في الكشوفات المالية .
- 3- اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف والخطط المستقبلية، والرقابة الإدارية .
- ويضيف (وادي ،2006: 79) نقلاً عن (الهاللي ،1987: 165) مجموعة من الأهداف التي يمكن تحقيقها من وراء تعديل البيانات المحاسبية وهي :-
- 1- سهولة إجراء المقارنات بين الشركات المتماثلة .
- 2- إظهار الكفاءة الحقيقية للعملية الإدارية .
- 3- صعوبة تلاعب الإدارة في الأرباح المتحققة خلال الفترة .
- 4- فصل أرباح التشغيل الجارية عن أرباح الحيازة الزمنية.
- 5- إظهار المركز المالي الحقيقي للشركة .

يرى الباحثان ان لتعديل البيانات المحاسبية أهمية كبيرة يجب ان تحظى باهتمام كافة الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية، لان الاعتماد على البيانات المحاسبية التاريخية وقت الارتفاع في المستوى العام للأسعار يضل نتائج القياس ولا يمكن معرفة الوضع المالي الحقيقي للشركة ، فقد يبين القياس ان هنالك أرباح بمقدار معين قد تقوم الشركة بتوزيعه كحصاص للمساهمين بعد دفع الضريبة عليها ولكنها في الحقيقة أرباح صورية لأنها بنيت على بيانات مالية غير معدلة ، ففي هذه الحالة تكون جزء من التوزيعات من راس المال ، مما يؤدي إلى تآكل راس المال وتكون الشركة متجه الى الوقوع في فشل مالي قد يؤدي بها إلى الإفلاس ثم التصفية .



ب- أدوات تعديل البيانات المحاسبية

يتم قياس تغيرات الأسعار عن طريق رصد التغيرات التي تحدث في المستوى العام لأسعار السلع والخدمات على اختلاف أنواعها للتوصل إلى مؤشر لقياس التغيرات في الأسعار، وبهدف مقارنة الأسعار أو الكميات لسلعة معينة يحتاج إلى أداة لقياس التغيرات التي حصلت للأسعار والكميات في الفترة الحالية قياساً بالفترة السابقة وهذه الأداة هي الأرقام القياسية. ويتمثل الرقم القياسي للأسعار في العلاقة بين متوسط مجموعة من السلع والخدمات في فترات متعاقبة ومتوسط سعر نفس المجموعة من السلع والخدمات في تاريخ معين يسمى سنة الأساس .

تجدر الإشارة إلى أن هنالك طرائق عديدة لاحتساب الأرقام القياسية الشائعة الاستعمال كالرقم القياسي لأسعار لاسبيرز (Laspeyers) والرقم القياسي لأسعار باش (Paasche) والرقم القياسي لأسعار فيشر (Fisher) بالإضافة إلى الرقم القياسي لأسعار الوزن الثابت (كاظم ، 2011: 104-105) . علاوة على ذلك فإن هنالك مجموعة من المؤشرات العامة للأسعار التي لها علاقة بتغيرات الأسعار يمكن تحديدها بالآتي:-

1- الرقم القياسي لأسعار المستهلك : يرتبط الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقارنة تكاليف المعيشة من فترة إلى أخرى ومن مكان إلى آخر وتحديد أجور العمال وإعادة احتسابها وتعديلها وفقاً لتطور الرقم القياسي لأسعار المستهلك ، كذلك يستعمل كمقياس للتغيرات في القدرة الشرائية لوحدة النقد ، ويعد من أهم المؤشرات لقياس التغير في الأسعار لما له من ارتباط بالحياة اليومية للفرد (الخريشة ، 2010: 11) .

2- الرقم القياسي لأسعار الجملة : يرتبط مؤشر الرقم القياسي لأسعار الجملة بمعدل التغير في مجموعة من السلع يتم التعامل بها في سوق معينة ، ويستعمل هذا المؤشر من قبل الاقتصاديين والخبراء لتقييم وتحليل وتطوير اتجاهات الأسعار ومؤشر لقياس تأثير التضخم في الاقتصاد الكلي ، ويقاس هذا المؤشر مجموعة السلع التي يتعامل بها في سوق الجملة حصراً .

3- الرقم القياسي لأسعار ذات العلاقة بإجمالي الناتج القومي : مخفض السعر الضمني للناتج القومي الإجمالي يتمثل بالمتوسط المرجح لأسعار جميع السلع والخدمات التي يتم تبادلها في القطاعات الاقتصادية ، ويعد مؤشراً هاماً لقياس التغيرات التي تحدث في المستوى العام للأسعار ، ويعتبر من المقاييس الدقيقة لأنه يمثل أسعار جميع السلع والخدمات المتاحة في الاقتصاد القومي (الجبوري ، 2002: 51) .

يؤيد الباحثان ما أشار إليه بلقاوي (2009) بأن ورقة عمل مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) " محاسبة الدولار الثابت " قد اختارت مؤشر سعر المستهلك بوصفه مؤشر عن القدرة الشرائية في تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار لأن احتسابه يتم شهرياً ويشمل كافة المستهلكين (بلقاوي ، 2009 : 355) ، فضلاً عن سهولة الحصول على الرقم القياسي لأسعار المستهلك لأنه يصدر عن جهة رسمية متمثلة بوزارة التخطيط - الجهاز المركزي للإحصاء ، ولهذا سيعتمد الباحثان على مؤشر أسعار المستهلك في تعديل البيانات المحاسبية .



ج- أساليب تعديل البيانات المحاسبية

هنالك أكثر من أسلوب لتعديل البيانات المحاسبية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في ظل التغيرات في مستويات الأسعار مثل أسلوب القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة)، وأسلوب الكلفة الجارية على أساس الكلفة الاستبدالية عند اعتماد الأسعار الحالية للمدخلات (أسعار الشراء) وصافي القيمة البيعية عند اعتماد الأسعار الحالية للمخرجات (أسعار البيع)، بالإضافة إلى أسلوب القيمة الحالية عن طرق احتساب القيمة الاقتصادية للأصول. ولكن الباحثان اعتمدا على أسلوب القوة الشرائية العامة في تعديل البيانات المحاسبية .

يتم بموجب أسلوب القوة الشرائية العامة تعديل البيانات المحاسبية على أساس نموذج محاسبة القوة الشرائية العامة (محاسبة المستوى العام للأسعار) والتي تعرف أحيانا بالكلفة التاريخية المعدلة ، ويقوم أنموذج القوة الشرائية على أساس ان قيمة الأصل تتكون من خلال قيمته التاريخية الحالية ، ويتم التعبير عن عناصر كشف الدخل والميزانية العمومية بوحدة نقدية ذات قوة شرائية في تاريخ إعداد القوائم المالية (العامري ، 2006: 214) .

وأشار (الفضل وآخرون ، 2002: 19) إلى انه يتعين التمييز بين ثلاثة مستويات لتغيرات الأسعار لتجنب الخطأ بينهم عند القيام بتعديل البيانات المحاسبية وهي كالاتي :-

1- **التغير في المستوى العام للأسعار** : يشير إلى التغير في أسعار كافة السلع والخدمات في الاقتصاد والتي تقابلها التغير في القدرة الشرائية العامة لوحدة النقد ، ويتم قياس التغير في المستوى العام للأسعار باستعمال الأرقام القياسية العامة لما لها من قدرة على عكس التغيرات في أسعار السلع والخدمات .

2- **التغير في المستوى الخاص للأسعار** : يمثل التغير في سعر سلعة او خدمة معينة وفي سوق معينة ، ويتم قياس التغير في المستوى الخاص للأسعار باستعمال الأرقام القياسية الخاصة .

3- **التغير في المستوى النسبي للأسعار**: يمثل الفرق بين التغير في المستوى العام للأسعار والتغير في المستوى الخاص للأسعار ، فهو يشير إلى ذلك الجزء الباقي من التغير في المستوى الخاص للأسعار بعد الغاء تأثير التغير في المستوى العام للأسعار ، (بلقاوي ، 2009: 380) .

ويذكر (العامري ، 2006: 214) . أن أنموذج القوة الشرائية العامة (التكلفة التاريخية المعدلة) يتم بموجبه تعديل البيانات المحاسبية باستعمال الأرقام القياسية العامة، ويقوم هذا النوع من التعديل على نفس الإجراءات المحاسبية المتعارف عليها فيما عدا الاعتراف بالتغيرات التي تطرأ على القوة الشرائية للنقود .

د - خطوات تعديل البيانات المحاسبية

يتعين اتباع الخطوات الآتية عند تعديل البيانات المحاسبية التاريخية بوحدة نقدية ذات قوة شرائية عامة:- (جبل وآخرون ، 2009: 312) .

1- توفير مجموعة كاملة من القوائم المالية لتعديل بياناتها التاريخية.



2- أرقام قياسية عامة تغطي الفترة الزمنية لأقدم بند في القوائم المالية إلى آخر بند، وهناك اختياريين هما رقم قياسي على مستوى الاقتصاد القومي يمثل كافة السلع والخدمات التي يتم التعامل بها ، ورقم قياسي على مستوى الشركة يمثل كافة السلع والخدمات التي تتعامل فيها الشركة.

3- تحديد البنود النقدية والبنود غير النقدية في القوائم المالية.

4- تعديل البنود غير النقدية باستعمال الأرقام القياسية .

5- احتساب مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار الناجمة عن الاحتفاظ بالبنود النقدية.

وقد ذكر (Yaniv 2011: 7) أن نموذج القوة الشرائية العامة يتطلب عند تعديل البيانات المحاسبية التمييز بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية، إذ يقصد بالعناصر النقدية العناصر التي تبقى مبالغها ثابتة متجاهلة التغير في مستويات الأسعار، فهي بذلك ثابتة من حيث كمية النقد المستحقة ولكنها غير ثابتة من حيث قوتها الشرائية ، وتتمثل بالموجودات النقدية كحساب النقدية والمديون وأوراق القبض، والمطلوبات النقدية كالدائون وأوراق الدفع .

وأشار (الجبوري ، 2002 : 59) إلى ان خسائر القوة الشرائية تتحقق من امتلاك الشركة عناصر نقدية (تفوق الموجودات النقدية على المطلوبات النقدية) خلال فترات الارتفاع العام للأسعار، بينما تتحقق المكاسب نتيجة لتفوق المطلوبات النقدية على الموجودات النقدية .

أما العناصر غير النقدية فهي العناصر التي لا تمثل قيمتها عدد ثابت من وحدات النقود، إذ تتأثر مبالغها بالتغيرات في مستويات الأسعار أي تختلف تبعاً لاختلاف مستوى الأسعار، ومن أمثلتها الموجودات الثابتة والمخزون السلعي ومكونات حقوق الملكية (نور الدين ، 2013: 10).

هـ - إجراءات تعديل البيانات المحاسبية في الكشوفات المالية

يتبع في تعديل البيانات المحاسبية في كشف الدخل والميزانية العمومية وفق طريقة محاسبة القوة الشرائية العامة الإجراءات الآتية :

1- **تعديل عناصر كشف الدخل** : يمتد تأثير تغيرات الأسعار إلى جميع بنود كشف الدخل ، إذ ان جزءاً كبيراً من الإيرادات ان لم يكن جميعها والتي تظهر في الطرف الدائن من الحسابات الختامية يتم قياسها بوحدة قياس للأسعار الجارية ولكن بالمقابل يلاحظ ان بعض المصاريف وخاصة اندثار الأصول الثابتة وتكوين المخزون أول وآخر المدة تكون مقاسة بالأسعار القديمة بسبب تطبيق مبدأ الكلفة التاريخية (الوقاد ، 2011: 284).

يجب الأخذ بالتغيرات التي تطرا على الأسعار من ناحية والتغيرات في القوة الشرائية للنقود من ناحية أخرى وذلك بهدف الوصول إلى نتائج قياس سليمة لعناصر الدخل وفق أسس عادلة، ويتم ذلك عن طريق تعديل كل من الإيرادات والمصروفات بضرب مبلغها في معامل التعديل، إذ يتم تصنيف الإيرادات والمصروفات إلى مجموعتين ، الأولى تشمل الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالتغيرات في الموجودات والمطلوبات النقدية ، وتشمل الثانية مجموعة الإيرادات والمصروفات المرتبطة بالتغيرات في الموجودات



والمطلوبات غير النقدية ، لان لكل مجموعة معامل تحويل يختلف عن الأخرى (مشكور ورشم ،2012: 298) .

2- **تعديل عناصر الميزانية :** يتعين التمييز، قبل إجراء عملية التعديل على عناصر الميزانية، بين العناصر النقدية والعناصر غير النقدية ، فالعناصر النقدية لا تعدل لأنها تحمل قوة شرائية جارية، وينعكس تأثير تعديلها في قائمة الدخل عن طريق أرباح القوة الشرائية وخسائرها، أما العناصر غير النقدية يتم تعديلها عن الفترة من تاريخ نشأة البند حتى تاريخ إعداد القوائم المالية مثل الموجودات الثابتة ومخصصات الاندثار والمخزون وحقوق الملكية ، وتعديل عن طريق ضرب مبلغها في معامل التحويل الذي يمثل العلاقة بين الرقم القياسي السائد في نهاية الفترة والرقم القياسي وقت الحصول على العناصر غير النقدية (القاضي وحمدان ،2007: 399) .

يمكن القول أن الطريقة الملائمة للتعديل تتمثل في القوة الشرائية العامة (الكلفة التاريخية المعدلة) لأنها تختص بشكل واسع في تعديل تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وببساطة وسهولة تطبيقها وتوفر مؤشرات الأسعار التي تعتمد عليها في التعديل وهو (مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك) .

المحور الثاني : الكشف المبكر عن الفشل المالي

تواجه الشركات مجموعة من المعوقات والمشاكل تنتج عن العوامل والأسباب الاقتصادية كالتغير في المستوى العام للأسعار أو التغيرات في العرض والطلب ، قد تتعرض بسببها الشركات الى الفشل الذي يؤدي الى الإفلاس ثم التصفية . واصبح من المهم لإدارة الشركة استعمال البيانات المحاسبية الحالية للكشف والتنبؤ بالوضع المالي ، بالإضافة الى الاهتمام المتزايد والقلق من قبل الجهات ذات العلاقة مع الشركة كالمستثمرين والدائنين والحكومات وشركات الاقتراض بالوضع المالي للشركة والكشف عن أي خلل يؤدي الى عدم قدرة الشركة من الإيفاء بالتزاماتها خاصة بعد تعرض شركات عملاقة للزوال وتقليل المنافسة (Chen & Guo ,2011:911) .

أولاً : الفشل المالي

بدأ الفشل المالي بمفاهيم عدة قد تختلف باختلاف المعايير المحددة لها سواء كانت معايير اقتصادية ، مالية او قانونية ، لكنها غالباً ما تعطي المعنى ذاته للفشل المالي كالتعثر المالي ، العسر المالي ، والإفلاس المالي ، ولكنها قد تكون مختلفة التواريخ والقيم (قريشي ،2012: 28) ، وكل من هذه المفاهيم بما فيها الفشل المالي تعتبر المراحل التي يمر بها الانحدار المالي الذي يشير إلى انعدام قدرة الموارد المالية المتاحة للشركة على الإيفاء بمتطلبات استمرارية نشاطها وتصبح فيه الإيرادات والتدفقات النقدية للشركة منخفضة جداً مما يوقعها في خسائر مالية متتالية تؤدي الى انهيارها وإغلاقها (الحمداني والقطان ،2013: 452) .

يعرف الفشل المالي بأنه عدم قدرة الشركة على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها ، ويعتبر Beaver أول من استخدم هذا التعبير عام 1966 وذكر بأن الشركة فشلت عند حدوث الإفلاس ، او عدم قدرتها على تسديد ديونها ، او عدم سداد الأرباح المستحقة لحملة الأسهم ، كما استعمل مصطلح الفشل



المالي من قبل الباحث جون ارجنتيني عام 1986 إذ عرفه بأنه " العملية التي تكون فيها الشركة قد بدأت بالسير في الطريق الطويل الذي ينتهي بحدوث العسر المالي " (عماري ، 2015: 40).
قد يكون الفشل المالي على شكل إفلاس أو إعسار ، فالإعسار يعني ان الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها الحالية في وقت استحقاقها ، والذي يحدث عندما تتجاوز المطلوبات المتداولة للأصول المتداولة ، ومن ناحية أخرى فإن الإفلاس يحدث عندما تتجاوز المطلوبات المتداولة للشركة قيمة أصولها (Sulub,2014,174).

أ- أهمية الكشف المبكر عن الفشل المالي

تعد عملية الكشف المبكر عن الفشل المالي من العمليات ذات الأهمية البالغة بالنسبة لمختلف الجهات ذات العلاقة المباشرة وغير المباشرة مع الشركة مثل المصرفيين والمستثمرين والجهات الحكومية وللشركات المتعثرة نفسها، (Altman& other,2014,2) ، وعلى النحو الآتي :-

- 1- يعتبر المصرفيين ان النشاط المصرفي هو المزود الرئيسي للتمويل فهو بحاجة للتقليل من مستوى القروض المتعثرة وتحقيق اقصى قدر ممكن من الأرباح على النشاط الائتماني .
- 2- يحتاج المستثمرين إلى أدوات موثوقة لاختيار محفظتهم الاستثمارية لان الضائقة المالية للشركات تضر بعوائد المستثمرين، ومن خلال التعرف على الوضع المالي للشركة يمكنهم اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والمفاضلة بين البدائل المتاحة .
- 3- تحتاج إدارة الشركات إلى معرفة وضعها المالي لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الضرورية لإنقاذ الشركة في الوقت المناسب لضمان استمراريتها وجذب المستثمرين للاستثمار فيها .
- 4- يساعد الكشف المبكر الجهات الحكومية في وظيفتها الرقابية على الشركات حرصا منها على دعم وتنمية الاقتصاد الوطني .

ب- أنواع الفشل المالي

تتعرض الشركات إلى ثلاثة أنواع من الفشل المالي (عماري ، 2015: 45) :

- 1- **الفشل الاقتصادي** : يتمثل الفشل الاقتصادي في عدم قدرة عائدات الشركة على تغطية نفقاتها او انخفاض عائدات الاستثمار عن كلفة راس المال ، إذ ان عدم تحقيق الشركة عائدا مناسباً على راس المال المستثمر يتناسب والمخاطر المتوقعة في الاستثمار نفسه يعني ان الشركة واقعة في منطقة الفشل الاقتصادي، ويحصل الفشل الاقتصادي على الرغم من قدرة الشركة على دفع التزاماتها فقد تكون فاشلة من الناحية الاقتصادية ومع ذلك لا تتوقف عن دفع الالتزامات عندما يحين موعد استحقاقها ، لذلك لا يترتب على الفشل الاقتصادي إشهار إفلاس الشركة .
- 2- **الفشل الإداري** : ينتج الفشل الإداري عن عدم كفاءة الجهاز الإداري للشركة وفشلها في تقدير ما قد يحدث في المستقبل، مما يؤدي الى نتائج أعمال سلبية تساهم في تدهور نشاط الشركة وأرباحها ، وعدم قدرتها على التكيف والمواءمة مع البيئة الخارجية ، ووضع الخطط البديلة لمواجهة ما يطرا من أحداث غير متوقعة .



3- الفشل المالي أو القانوني: يتخذ هذا النوع من الفشل مظهرين ، يتمثل الاول بعجز الشركة عن تسديد الديون والفوائد المستحقة الدفع حتى وان كانت قيمة أصولها تزيد عن التزاماتها ، ويعبر عن هذا المفهوم بأزمة السيولة (العسر الفني) ، أما الثاني فقد يحدث عندما تعجز الشركة عن مواجهة التزاماتها المستحقة في وقت تكون فيه قيمة أصولها اقل من التزاماتها ويعبر عنه بالعسر المالي (العسر الحقيقي) . وفي هذه الحالة لا تتمكن الشركة من مواجهة الفشل ولا تستطيع التحكم فيه أو التغلب عليه ويصل فيها الى ضرورة الاعتراف بالفشل في الشكل القانوني الذي يعني اتخاذ الإجراءات القانونية لإعلان الإفلاس ومن ثم التصفية .

يرى الباحثان ان الأنواع الثلاثة للفشل المالي مترابطة فيما بينها وقد يسبب احدها للآخر، لذلك يتعين التركيز على كل نوع والعمل على اكتشافه في وقت مبكر وتحديد أسبابه واتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة ، وان اكتشاف الفشل الاقتصادي والفشل الإداري في وقت مبكر يساعد على تلافي الوقوع في الفشل المالي والقانوني.

ج- أسباب الفشل المالي

غالبا ما ينتج الفشل المالي عن مجموعة من العوامل التي تظهر جميعها أو بعضها منها في الشركة ، وقد تكون هذه العوامل داخلية أو خارجية ، مختلفة من شركة الى أخرى ، وتعود اغلبها إلى سوء الإدارة العامة وعدم كفاية السياسات التشغيلية والتمويلية والاستثمارية المتبعة والمؤدية الى ضعف الموقف النقدي والتجاري للشركة ، وهي على النحو الآتي :-

1- أسباب اقتصادية: هنالك العديد من الأسباب الاقتصادية إلى وقوع الشركة بالفشل المالي والمتمثلة بالتقلبات الحادة في أسعار الصرف والتغير في المستوى العام للأسعار (التضخم) التي أدت إلى ارتفاع قيمة المديونية بشكل أدى إلى اختلال الهيكل التمويلي ، وظروف اقتصادية داخل البيئة التي تعمل في إطارها الشركة وكذلك الظروف الاقتصادية الدولية (الشريف ، 2015: 32).

2- أسباب إدارية: ان عدم كفاءة الإدارة نتيجة لغياب الأفراد القياديين والأكفاء من اهم الأسباب التي تؤدي الى تعثر الشركة ، فالصراعات بين اطراف الهرم التنظيمي للشركة وتغلب المصلحة الخاصة للمساهمين والمالكيين تؤدي الى ظهور اختلالات إدارية مثل ضعف الإدارة وعدم توفر الخبرة الإدارية التي تمكنها من اتخاذ القرارات بالإضافة الى ضعف الرقابة والسيطرة على المخزون (David &Eyo,2013,21) .

3- أسباب مالية: ان ضعف الهيكل المالي للشركة والإنفاق غير العقلاني الذي لا يتناسب مع الإيرادات التي حققتها الشركة يؤدي إلى تعرضها للفشل المالي ، ويرجع ذلك الى أسباب عديدة منها ارتفاع المديونية والتوسع في توزيع الأرباح بالإضافة إلى استهلاك الآلات وعدم صيانتها بشكل مناسب (David &Eyo,2013,20).

4- أسباب خارجية: قد تكون الأسباب الخارجية من اخطر الأسباب المؤدية الى تعرض الشركة للفشل المالي ، لعدم قدرة الشركة في التحكم بها او البحث عن حلول للحد منها ، كالتغير في



السياسات الحكومية ، والتوقعات المتشائمة للمستثمرين، أو فشل الكثير من الشركات بسبب سيطرة شركات عملاقة على أسواق العديد من البلدان.

د- مراحل الفشل المالي

هنالك خمس مراحل من الفشل المالي تمر بها الشركة قبل ان تتعرض الى الإفلاس ، لذلك يجب على الشركة إدراكها مسبقا واتخاذ الإجراءات اللازمة في وقت مبكر قبل إعلان إفلاسها ، فقد أشار (عماري ، 2015: 41) إلى التقسيم الذي وضعه Gordan سنة 1971 بالشكل الآتي :-

1. **مرحلة النشوء** : من الطبيعي ان الفشل المالي لا يظهر فجأة أو بشكل غير متوقع وإنما تكون هنالك بعض المؤشرات التي تدل عليه والتي يمكن معالجتها من قبل الإدارة خاصة في هذه المرحلة التي تعتبر أول مرحلة للفشل المالي مثل التغير في الطلب على المنتجات والتزايد المستمر في التكاليف غير المباشرة وتقدم طرق الإنتاج وتزايد المنافسة ونقص التسهيلات الائتمانية وتزايد الأعباء مع انخفاض راس المال العامل .

2. **مرحلة عجز السيولة** : في هذه المرحلة تعجز الشركة عن مقابلة التزاماتها الجارية على الرغم من زيادة أصولها الملموسة على التزاماتها ، وتكون لديها حاجة ملحة للسيولة ، ولكنها تجد صعوبة في تحويل الأصول إلى سيولة نقدية لتغطية ديونها المستحقة ، وقد تستمر هذه المرحلة إلى أيام أو إلى عدة شهور، ومن الممكن أن لا تتعرض الشركة إلى خسائر اقتصادية في هذه المرحلة عن طريق اقتراض أموال كافية لمواجهة احتياجاتها النقدية الفورية .

3. **مرحلة التدهور المالي (الإعسار المالي)** : في هذه المرحلة تصبح الشركة معسرة ماليا وغير قادرة على تغطية ديونها ودفع نفقاتها المستحقة لانخفاض قدرتها الإيرادية ، وهذا يعني عدم قدرتها في الحصول على الأموال اللازمة والضرورية ، لذلك تضطر الشركة الى اللجوء الى أساليب مالية جديدة مثل تسييل الأصول المالية عن طريق بيع السندات بمعدل عائد اعلى نسبيا من معدل الفائدة الذي يقبله حامل السند لاستثمار أمواله في شركة أخرى .

4. **مرحلة الإعسار الكلي** : عندما تنتهي كل المحاولات للحصول على تمويلات إضافية بالفشل تكون الشركة قد وصلت الى نقطة حرجة في حياتها ، ولا يمكن لها تجنب الاعتراف بالفشل، إذ تتجاوز الالتزامات الكلية قيمة أصول الشركة ويصبح الفشل الكلي والإفلاس محققا .

5. **مرحلة إعلان الإفلاس**: وهي المرحلة النهائية التي تصبح الشركة فيها غير قادرة على مواجهة الالتزامات المستحقة، إذ يتم فيها التنازل عن أصولها والقيام بالإجراءات القانونية لحماية حقوق الدائنين وتؤدي هذه المرحلة إلى زوال الشكل القانوني للشركة أي إعلان إفلاسها والقيام بالتصفية (الحمداني والقطان ، 2013: 462).

ثانيا : نماذج الكشف والتنبيه بالفشل المالي

هنالك العديد من نماذج التنبيه بالفشل المالي في الشركات التي اختبرها واستعملها الباحثين وحققت نسب عالية في التمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة ، ومن اشهر هذه النماذج استعمالاً في اكتشاف الفشل المالي في الشركات الصناعية هو نموذج Altman Z-score .



يذكر (Sulub,2014,174) نقلا عن (Alareeni & Branson 2013) ان معظم نماذج التنبؤ والكشف تم اختبارها في الدول المتقدمة مثل (الولايات المتحدة والدول الأوروبية) ومن بين النماذج الأكثر شيوعا هو أنموذج Altman Z-score الذي استعمل في بناء الأنموذج أسلوب إحصائي تجاوز الطريقة التقليدية في التحليل سمي بأسلوب (التحليل التمييزي) (Multiple Discriminant Analysis) ، وتمكن هذا الأسلوب من استنتاج علاقة خطية بين مجموعة من المتغيرات هي الأفضل في التمييز بين الشركات الناجحة والشركات الفاشلة .

تم بناء أنموذج Altman Z-score باستعمال تحليل التمايز المتعدد من خلال تحديد مجموعة شركات مكونة من (66) شركة قسمت الى مجموعتين (33) شركة فاشلة و (33) شركة ناجحة ، واحتساب (22) نسبة من واقع التقارير المالية للشركات الصناعية حصل من خلالها على الصيغة المعروفة باسم أنموذج (Z- SCORE) والذي يمثل مزيج من خمسة نسب مالية ومعامل الوزن ، واستندت النسب المالية التي اختبرت لبناء هذا الأنموذج على بيانات كشف الدخل والميزانية العمومية ، ويستعمل هذا الأنموذج في للشركات الصناعية المدرجة في سوق المال أي الشركات التي يكون تداولها معلن وحسب الصيغة الآتية : (Kassar & Soileau,2014,147).

$$Z = 1.2 X1 + 1.4 X2 + 3.3 X3 + 0.6 X4 + 1.0 X5$$

إذ ان :

X1 = راس المال العامل / إجمالي الموجودات: يمثل مقياس لصافي الموجودات السائلة ، أي مقياس لراس المال العامل الذي يمثل مجموع الموجودات المتداولة إلى راس مال الشركة الإجمالي (الفرق بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة) من خلال بيان نسبة حجم راس المال العامل من إجمالي الموجودات ، ويعتبر ارتفاع هذه النسبة مؤشر جيد لأداء الشركة (Altman & other,2014,4) .

X2 = الأرباح المحتجزة / إجمالي الموجودات : تقيس هذه النسبة حجم الأرباح المتراكمة إلى إجمالي الموجودات والتي تمثل نسبة المبالغ المعاد استثمارها ، وتبين هذه النسبة مدى المنفعة التي تقدمها موجودات الشركة من خلال الأرباح التي تحصل عليها (Velavan,2011,61) .

X3 = الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الموجودات: تبين هذه النسبة القدرة الإنتاجية الحقيقية او ربحية أصول الشركة ، وهو يعكس القدرة على الكسب من الأصول إذ ان وجود الشركة يعتمد على قدرتها على الكسب من موجوداتها (Altman,2006,242) .

X4 = القيمة السوقية لحقوق المساهمين / اجمالي للمطلوبات: يمثل قياس من حيث القيمة السوقية للاسهم بالإضافة إلى الديون ، ويساعد هذا القياس بيان كم من الموجودات المتاحة للاستثمار يمكن ان تتدهور قبل ان تتجاوز المطلوبات على الموجودات وتذهب الشركة إلى الإفلاس .

X5 = المبيعات / إجمالي الموجودات: تعتبر هذه النسبة كمييار مالي للمبيعات وهي احد مقاييس قابلية الادارة في التعامل مع الظروف التنافسية ، وتقيس هذه النسبة قابلية المبيعات على توليد موجودات الشركة وقدرة الموجودات على توليدها للأرباح من خلال المبيعات التي تحققها الشركة.



تقارن قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) في المعادلة أعلاه مع المعايير التي وضعها نموذج (Altman Z-score) للتمييز بين الشركات الفاشلة والشركات الناجحة والمتمثلة بالآتي:- (Sulub,2014,175)

1- إذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي (2.99) تكون الشركة ناجحة وقادرة على الاستمرار .
2- إذا كانت قيمة Z أقل أو تساوي (1.81) ينظر الى الشركة على أنها فاشلة وغير قادرة على الاستمرار .

3- إذا كانت قيمة Z تتراوح بين (1.81 - 2.99) لا يكون هنالك تنبؤ واضح حول الفشل المالي وتمثل ما يسمى (بالمنطقة الرمادية) لصعوبة تحديد موقف الشركة وبالتالي تحتاج الشركة إلى دراسة تفصيلية .

وفي عام 1968 تم تعديل نموذج (Altman Z- score)، إذ تم بناء أنموذج خاص بالشركات غير الصناعية بعد استبعاد معدل دوران إجمالي الموجودات لتخفيض الأثر الصناعي المرجح ان يحدث عند استعمال الأنموذج للتنبؤ بفشل الشركات غير الصناعية ، لان معدل دوران الموجودات في الشركات غير الصناعية اعلى منه في الشركات الصناعية. وبذلك عدل الأنموذج (Altman Z- score Model) إلى الصيغة الآتية (Mo Vaziri & other,2012,123) :-

$$Z = 6.56 x_1 + 3.26 x_2 + 6.72 x_3 + 1.05 x_4$$

يرى الباحثان ان أنموذج (Altman Z-score) للشركات الصناعية يتلاءم مع الدراسة الحالية ويمكن استعماله للكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات الصناعية العاملة في العراق ، لملائمة المؤشرات أو النسب المالية لهذا الأنموذج أسلوب عرض القوائم المالية والبنود المحاسبية المكونة لها في هذه الشركات ، وسهولة تفسيرها والوصول الى مكوناتها ، بالإضافة الى كون الأنموذج تم اختباره في الكثير من الدراسات وأعطى نسبة تنبؤ جيدة، مثل دراسة (Mo Vaziri & other, 2012: 125) بنسبة تنبؤ تراوحت بين (69% - 76%)، ودراسة (Sulub:2014,181) التي حصلت على نسبة تنبؤ بحالات الفشل بمقدار (70%)، كذلك دراسة (زغيب و غلاب ، 2015: 122) بنسبة تنبؤ بفشل المؤسسات تصل إلى (100%) .

المبحث الثاني - تطبيق أنموذج الكشف عن الفشل المالي

باستعمال البيانات المحاسبية المعدلة

يتضمن هذا المبحث استعمال أنموذج التمان (Altman Z-score) للكشف عن الفشل المالي في الشركات الصناعية عينة الدراسة وبالاعتماد على البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة والتي تم التوصل اليها بعد تطبيق أسلوب القوة الشرائية العامة ، لتحديد أي من الشركات عينة الدراسة فاشلة ماليا ، وبيان تأثير البيانات المحاسبية المعدلة على أساس الارتقاع في المستوى العام للأسعار على عملية الكشف المبكر عن الفشل المالي بما توفره من إفصاح حقيقي عن نتائج الأعمال والمراكز المالية للشركات.



أولاً : وصف عينة الدراسة

تعمل الشركات عينة الدراسة ضمن القطاع الصناعي، وتعتمد على النظام المحاسبي الموحد في جميع أعمالها المحاسبية والمالية، ومن القوائم المالية التي تعدها هي (كشف العمليات الجارية، الميزانية العمومية، كشف التدفقات النقدية)، ويمكن وصف الشركات عينة الدراسة في الجدول الآتي :-

جدول (1) وصف الشركات عينة الدراسة

اسم الشركة	تاريخ التأسيس	رأس مالها الحالي المبالغ بالملايين	تاريخ الإدراج في السوق	نشاطها
بغداد لصناعة مواد التغليف	1962	1080	2004/7/25	صناعة ورق التغليف وصناديق الكرتون المعرج
العراقية للأعمال الهندسية	1985	1500	2004/7/8	صناعة المواد الاحتكاكية والانشائية والكهربائية
العراقية للسجاد والمفروشات	1989	500	2004/7/25	صناعة السجاد والمفروشات الارضية

ثانياً : الأرقام القياسية لأسعار المستهلك

الجدول الآتي يبين الأرقام القياسية في بداية ونهاية السنة ومتوسط الرقم القياسي لكل سنة من سنوات الدراسة والتي تم استعمالها في تطبيق الأسلوب المقترح لتعديل البيانات المحاسبية :-
جدول (2) الأرقام القياسية (بداية ونهاية السنة ومتوسط الرقم القياسي) سنة الأساس (2007 = 100)

السنة	الرقم القياسي في بداية العام	الرقم القياسي في نهاية العام	متوسط الرقم القياسي خلال العام
2013	140.9	145.9	142.7
2014	145.9	146.8	145.9
2015	146.8	150.3	148.0

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء / قسم الأرقام القياسية.

ثالثاً : إيضاحات حول تعديل البيانات المحاسبية

على الرغم من قيام الباحثان بتطبيق اجراءات التعديل وفق الاسلوب المقترح من واقع السجلات المحاسبية للشركات عينة الدراسة واعداد الكشوفات المعدلة المتمثلة بكشف مكاسب وخسائر القوة الشرائية وكشف العمليات الجارية وقائمة الميزانية العمومية الا انه تم اعداد توضيح اضافي لعرض نتائج التعديل وكما يأتي:-

1- البنود النقدية

تم احتساب مكاسب وخسائر القوة الشرائية لوحدته النقد وفق اسلوب القوة الشرائية العامة وكانت خسائر القوة الشرائية للشركات خلال سنوات الدراسة (2013 ، 2014 ، 2015) كالآتي :-

- أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف : (-1578 ، -2449 ، -4083) .
- ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية (- 922 ، - 789 ، - 690) .
- ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات (- 48650 ، - 9430 ، - 37335) .



2- البنود غير النقدية

تم تعديل البنود غير النقدية من الكلفة التاريخية المعروضة في السجلات المحاسبية للشركات عينة الدراسة الى الكلفة التاريخية المعدلة وفق المعادلات الآتية :-

1-2- الكلفة التاريخية المعدلة للموجودات الثابتة :

❖ الكلفة التاريخية المعدلة في 1/1 = الكلفة التاريخية في 1/1 × الرقم القياسي في نهاية العام / الرقم القياسي وقت الاقتناء او لسنة الاساس .

❖ (+) الكلفة التاريخية المعدلة للإضافات خلال السنة = الكلفة وقت الاقتناء × الرقم القياسي في نهاية العام / الرقم القياسي وقت الشراء او الاضافة.

❖ (-) الكلفة التاريخية المعدلة للاستبعاد خلال السنة = الكلفة وقت الاقتناء × الرقم القياسي في نهاية العام / الرقم القياسي وقت الشراء او لسنة الاساس.

2-2- الكلفة التاريخية المعدلة لاندثار الموجودات الثابتة :

❖ الكلفة التاريخية المعدلة للاندثار في 1/1 = رصيد الاندثار في 1/1 × الرقم القياسي نهاية العام / الرقم القياسي العام وقت اقتناء الموجود او لسنة الاساس .

❖ (+) الاضافات خلال العام = قسط الاندثار السنوي × الرقم القياسي نهاية العام / الرقم القياسي وقت الشراء او الاضافة .

❖ (-) الاستبعاد خلال العام = اندثار الموجودات المشطوبة او المباعة × الرقم القياسي نهاية العام / الرقم القياسي العام وقت اقتناء الموجود او لسنة الاساس .

وكانت نتائج التعديل كالتالي :-

جدول (3) كشف الموجودات الثابتة واندثارها بالكلفة التاريخية المعدلة (المبالغ بالدينار مقسومة على 1000)

لبند	الشركة / السنة			شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			الشركة العراقية للسجاد والمفروشات		
	2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013
	307344	297877	293269	2128095	2122562	2095135	935755	770295	542302			
الكلفة في 1/1	296	1586	1973	----	2108	29718	83654	98472	165318			
(+) الاضافات خلال السنة	-----	-----	-----	1787	47097	27459	-----	-----	9664			
(-) الاستبعاد خلال السنة	307640	299463	295242	2126308	2077573	2097394	1019409	868767	697956			
الكلفة كما في 12/31	267786	247575	232547	286364	241088	182961	76327	70072	60740			
الاندثار المتراكم في 1/1	31323	30613	29886	76781	77190	78382	4999	4241	8136			
(+) اندثار السنة الحالية	-----	-----	-----	715	37198	22846	-----	-----	-----			
(-) الاستبعاد خلال السنة	18957	16723	16481	1586	1480	-----	-----	-----	-----			
(-) الاندثار المحول الى حساب الاحتياطي	280152	261465	245952	360844	279600	238497	81326	74313	68876			
الاندثار المتراكم في 12/31	27488	37998	49290	1765464	1797973	1858897	938083	794454	629080			
القيمة الدفترية كما في 12/31												

3-2- رأس المال : الكلفة التاريخية المعدلة = الكلفة التاريخية × الرقم القياسي في نهاية العام / الرقم القياسي وقت الحصول عليه او لسنة الاساس .

4-2- الارباح المحتجزة : تعدل الارباح المحتجزة بالشكل الآتي :-



أ- عند تعديل الكشوفات المالية على اساس وحدات من قدرة شرائية عامة حالية لأول مرة تحدد الأرباح المحتجزة على انها المتبقي بعد تعديل كافة البنود الاخرى في قائمة المركز المالي .

ب- في الفترات اللاحقة للتعديل تمثل الأرباح المحتجزة صافي الدخل بوحدة من القوة الشرائية العامة المدرجة في كشف الدخل متضمنا مكاسب وخسائر المستوى العام للأسعار عن البنود النقدية .

بعد الأخذ في الاعتبار تأثير الارتفاع في المستوى العام للأسعار وتطبيق أسلوب القوة الشرائية العامة على القوائم المالية التاريخية للشركات عينة الدراسة باستخدام الطريقة المقترحة وهي طريقة الكلفة التاريخية المعدلة التي تأخذ بنظر الاعتبار تأثير تغيرات الأسعار عند إعداد القوائم المالية تم التوصل إلى النتائج الملخصة من كشف العمليات الجارية المعدل وقائمة الميزانية العمومية المعدلة للشركات عينة الدراسة في الجدول الآتي :-

جدول (4) عناصر البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة (المبالغ مقسومة على 1000)

الشركة العراقية للسجاد والمفروشات			الشركة العراقية للأعمال الهندسية			شركة بغداد لصناعة مواد التغليف			الشركة / السنة
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	لبند
2706282	3073177	3387086	278876	337535	456036	361447	534969	662240	مجموع الموجودات المتداولة
2843600	3218378	3542907	2241504	2401704	2576912	1299345	1329188	1290602	مجموع الموجودات القيمة السوقية لحقوق المساهمين
2043960	2108666	2071862	2197112	2357252	2521674	1294038	1310897	1285463	راس المال العامل
1906642	1963465	1916041	234484	293083	400798	356140	516678	657101	المطلوبات المتداولة
799640	1109712	1471045	44392	44452	55238	5307	18291	5139	مجموع المطلوبات
2843600	3218378	3542907	2241504	2401704	2576912	1299345	1329188	1290602	المبيعات (إيراد النشاط الجاري)
738471	775449	709861	133430	258828	874215	47671	96904	183179	الأرباح قبل الفوائد والضرائب
178509	119541	171031	(242720)	(189468)	(6480)	(78025)	(38321)	36841	الأرباح المحتجزة
151348	173110	1196595	(242837)	(194308)	354718	(91398)	(40631)	(327098)	

يتضمن الجدول أعلاه عناصر البيانات المحاسبية التاريخية المعدلة التي سيتم استعمالها في تحديد المؤشرات المالية المطلوبة في تطبيق أنموذج الكشف عن الفشل المالي لتحديد أي من الشركات فاشلة ماليا ، وبيان تأثير البيانات التاريخية المعدلة على الكشف المبكر عن الفشل المالي للشركات عينة الدراسة.

رابعا : استعمال أنموذج التمان (Altman Z-score)

$$Z = 1.2 X1 + 1.4 X2 + 3.3 X3 + 0.6 X4 + 1.0 X5$$

صيغة أنموذج التمان

ويمكن توضيح المؤشرات والوزن النسبي لكل مؤشر وحسب الصيغة أعلاه بالجدول الآتي:-



ج. الشركة العراقية للسجاد والمفروشات كانت منخفضة ثم ارتفعت بالتدريج إذ بلغت (0.65 ، 0.73 ، 0.80) على التوالي .

تقيس هذه النسبة صافي الموجودات السائلة لدى الشركة إلى مجموع الموجودات ، وارتفاعها يمثل مؤشر جيد لأداء الشركة مما يعكس الأهمية النسبية لرأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات، ولأن الوحدات الصناعية تحتاج إلى رأس مال عامل أكبر ، لذلك فإن الانخفاض في صافي رأس المال العامل يدل على عدم وجود سيولة كافية لدى الشركة وهذا يشير إلى ان الشركة تحقق خسائر وغير قادرة على الإيفاء بالتزاماتها وهذا احد الأسباب المؤدية إلى الفشل المالي.

2- إن قيمة المتغير (X2) والذي يمثل الأرباح المحتجزة إلى إجمالي الموجودات كانت كالآتي :-
أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف كانت قيمته سالبة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) إذ بلغت (- 0.36 ، - 0.04 ، - 0.10) على التوالي، وذلك بسبب وجود عجز متراكم لدى الشركة ناتج من الخسائر المتتالية .

ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية كانت قيمته موجبة في سنة (2013)، إذ بلغت (0.19) ثم أخذت بالانخفاض إلى أن أصبحت قيمته سالبة للسنوات (2014 ، 2015)، إذ بلغت (- 0.11 ، - 0.15) على التوالي ، وذلك بسبب وجود عجز متراكم لدى الشركة ناتج من الخسائر المتحققة للسنتين الأخيرتين .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات كانت قيمته بانحدار تدريجي، إذ بلغت (0.47 ، 0.08 ، 0.07) على التوالي ، ويلاحظ ان قيمة المتغير تتخفف من سنة إلى أخرى نتيجة لانخفاض الأرباح المتحققة لدى الشركة .

تقيس هذه النسبة حجم الأرباح المتراكمة إلى إجمالي الموجودات والتي تمثل نسبة المبالغ المعاد استثمارها ، والتي تبين مدى المنفعة التي تقدمها موجودات الشركة من خلال الأرباح التي تحصل عليها ، وغالبا ما تكون هذه النسبة خاضعة للتلاعب من قبل الإدارة لأنها ترتبط بالدرجة الأساس بسياسة الإدارة في توزيع الأرباح.

3- إن المتغير (X3) والذي يمثل الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي الموجودات كانت كالآتي :-

أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف فقد كانت قيمته موجبة في عام (2013) إذ بلغت (0.06) نتيجة للأرباح الطفيفة المتحققة ، إلا أنها أخذت بالانخفاض للعامين (2014 ، 2015) حتى وصل الانخفاض إلى تحقيق قيمة سالبة إذ كانت قيمتها (- 0.06 ، - 0.19) على التوالي ، بسبب تعرض الشركة إلى خسائر متتالية (فائض عجز) كما يلاحظ في جدول (4) .

ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية كانت قيمته سالبة للسنوات (2013 ، 2014 ، 2015)، إذ بلغت (- 0.006 ، - 0.25 ، - 0.35) وعلى التوالي ، ومن



الملاحظ ان النسبة كانت في انخفاض مستمر بسبب تعرض الشركة الى خسائر متتالية (فائض عجز) كما يلاحظ من جدول (4) .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات كانت قيمته (0.12 ، 0.16 ، 0.20) وعلى التوالي ، ومن الملاحظ ان النسبة كانت متأرجحة صعودا ونزولا، إذ حققت الشركة اعلى أرباحها في سنة 2015 قياسا بأجمالي الموجودات.

تبين هذه النسبة القدرة الإنتاجية الحقيقية أو ربحية أصول الشركة ، وهو ما يعكس القدرة على الكسب من الأصول، إذ ان وجود الشركة يعتمد على قدرتها على الكسب من موجوداتها ، وتعد هذه النسبة من اهم المؤشرات المستعملة لتمييز الشركات الناجحة والفاشلة لأنها تمثل معدل العائد على الاستثمار ، إذ ان فاعلية الموجودات في توليد الأرباح تقاس بصافي الربح قبل الفوائد والضرائب وليس بعدها .

4- إن قيمة المتغير (X4) والذي يمثل القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى إجمالي المطلوبات كانت كالآتي :-

أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف فقد كادت قيمته تكون متساوية، إذ بلغت (0.60 ، 0.59 ، 0.59) على التوالي .

ب- الشركة العراقية للأعمال الهندسية وللسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) تكاد تكون قيمته متساوية، إذ بلغت (0.58 ، 0.58 ، 0.59) على التوالي .

ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات كانت قيمته متقاربة إلى حد ما، إذ بلغت (0.35 ، 0.39 ، 0.42) على التوالي .

تقيس هذه النسبة مقدار تغطية حقوق المساهمين لمجموع ما بذمة الشركة من مطلوبات أوديون ، ويساعد هذا القياس بيان كم من الموجودات المتاحة للاستثمار يمكن ان تتدهور قبل ان تتجاوز المطلوبات على الموجودات وتتجه الشركة إلى الإفلاس ، وان انخفاض هذه النسبة يدل على زيادة نسبة ديون الشركة مقارنة بموجوداتها وبالتالي عدم قدرة الشركة على تسديد التزاماتها وهذا ما يؤدي الى الفشل المالي.

5- وإن قيمة المتغير (X5) والذي يمثل المبيعات إلى إجمالي الموجودات كانت كالآتي :-

أ- شركة بغداد لصناعة مواد التغليف كانت قيمته موجبة في السنوات (2013 ، 2014 ، 2015)، إذ بلغت (0.03 ، 0.07 ، 0.14) على التوالي ، ولكنها بانحدار تدريجي مما يدل على عدم كفاءة أداء الشركة في استغلال موجوداتها لتحقيق مبيعات عالية .

ب- في الشركة العراقية للأعمال الهندسية كانت قيمته موجبة في السنوات (2013 ، 2014 ، 2015)، إذ بلغت (0.05 ، 0.10 ، 0.33) على التوالي، ولكنها بانحدار تدريجي مما يدل على عدم كفاءة أداء الشركة في استغلال موجوداتها لتحقيق مبيعات عالية .



ج- الشركة العراقية للسجاد والمفروشات كانت قيمته موجبة في السنوات (2013 ، 2014 ، 2015) وتكاد تكون متذبذبة ومنخفضه بشكل عام، إذ بلغت (0.20 ، 0.24 ، 0.25) على التوالي ، وكان أدنى انخفاض لها في سنة 2013 .

تعتبر هذه النسبة كمعيار مالي للمبيعات وهي احد مقاييس قابلية الإدارة في التعامل مع الظروف التنافسية ، وهي تقيس قابلية المبيعات على توليد موجودات الشركة وقدرة الموجودات على توليدها للأرباح من خلال المبيعات التي تحققها الشركة ، وهذا الانخفاض المتزايد يمثل مؤشر على فشل الشركة في توسيع حصتها السوقية.

خامسا : نتائج تحليل واختبار الفرضية الاولى

عند احتساب قيمة (Z) على أساس صيغة أنموذج Altman Z-score للشركات عينة الدراسة وللسنوات (2013 ، 2014 ، 2015) بلغت كالآتي :-

أ. شركة بغداد لصناعة مواد التغليف فقد بلغت قيمة Z (1.04 ، 1.01 ، 0.65) على التوالي ، وهذا يعني ان الشركة واقعة ضمن الفئة الثانية ($Z < 1.81$) كما في الجدول (6) والذي يشير إلى ان هذه الشركة تعتبر فاشلة ماليا وغير قادرة على الاستمرار.

ب. الشركة العراقية للأعمال الهندسية فقد بلغت قيمة Z (1.28 ، 0.46 ، 0.25) على التوالي ، ومن خلال مقارنة قيمة Z المحسوبة في الجدول أعلاه بمعيار دالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة في الجدول (6) تبين ان الشركة واقعة ضمن الفئة الثانية ($Z < 1.81$) والذي يشير الى ان هذه الشركة تعتبر فاشلة ماليا وغير قادرة على الاستمرار.

ج. الشركة العراقية للسجاد والمفروشات بلغت قيمة Z (1.83 ، 1.56 ، 1.74) على التوالي ، ومن خلال مقارنة قيمة Z المحسوبة في الجدول أعلاه بمعيار دالة (Z-score) للتمييز بين الشركات الناجحة والفاشلة تبين ان الشركة واقعة ضمن الفئة الثالثة ($2.99 > Z > 1.81$) في عام 2013 فئة الشركات التي يصعب تحديد وضعها المالي ومن ثم تحتاج لدراسة اكثر تفصيلا ، أما في العامين (2014 ، 2015) فقد انخفضت قيمة Z وانتقلت الشركة إلى الفئة الثانية ($Z < 1.81$) والذي يشير إلى ان هذه الشركة تعتبر فاشلة ماليا وغير قادرة على الاستمرار .

ويمكن تلخيص الوضع المالي للشركات عينة الدراسة وحسب فئات دالة (Z-score) في الجدول الآتي:-

جدول (8) مقارنة قيمة Z ومعيار التمييز بين الشركة الفاشلة والشركة الناجحة لدالة (Z-score)

الشركة			شركة بغداد لصناعة			الشركة			الفئة ومعيار دالة Z
العراقية للسجاد			مواد التغليف			العراقية			
والمفروشات			للأعمال الهندسية			للسنة			
2015	2014	2013	2015	2014	2013	2015	2014	2013	
									$Z \geq 2.99$ الاولى
1.74	1.56		0.25	0.46	1.28	0.65	1.01	1.04	$Z < 1.81$ الثانية
		1.83							$2.99 > Z > 1.81$ الثالثة



يتبين من خلال جميع النتائج في الجدول (7) والجدول (8) أعلاه ان الاعتماد على البيانات المحاسبية المعدلة في الكشف المبكر عن الفشل المالي للشركات باستعمال أنموذج (Altman Z- score) قد حققت نتائج فاعلة تم من خلالها تحديد الوضع المالي للشركات عينة الدراسة بشكل واضح ، إذ وقعت جميع الشركات في الفئة الثانية ($Z < 1.81$) لمعيار تحديد الفشل المالي اي ان الشركات فاشلة ماليا في حدود السنوات المالية موضع الدراسة ، باستثناء الشركة العراقية للسجاد والمفروشات لسنة 2013 فقد وقعت في الفئة الثالثة ($1.81 < Z < 2.99$) التي تحتاج إلى دراسة أكثر تفصيلا، وهو ما يثبت الفرضية الرئيسية الأولى (1) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها (يؤدي تعديل البيانات المحاسبية إلى تحسين فاعلية القوائم المالية الختامية في الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات).

خامسا : نتائج تحليل واختبار الفرضية الثانية

1- تحليل متغيرات كشف الدخل على قيمة Z

تتمثل متغيرات كشف الدخل المعتمدة في إيجاد قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) بالبيانات المحاسبية المعدلة التي تعبر عن صافي المبيعات (إيراد النشاط الجاري) والأرباح قبل الفوائد والضرائب والأرباح المحتجزة، وتم استعمال أنموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS vr.20) لإيجاد علاقة الارتباط والتأثير بين البيانات المحاسبية المعدلة لكشف الدخل ودالة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) وكالاتي :-

أ- اختبار معنوية معامل الارتباط بين متغيرات كشف الدخل وقيمة Z

تم استخراج معامل الارتباط بين متغيرات كشف الدخل وقيمة Z واختبار معنويته وقد وضع الباحثان الفرضية الصفرية الآتية:-

H_0 : لا يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات كشف الدخل وقيمة Z

مقابل الفرضية البديلة الآتية:-

H_1 : يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات كشف الدخل وقيمة Z

وكانت نتائج معامل الارتباط لمتغيرات كشف الدخل كالاتي :-

❖ ان النتائج تبين ان الارتباط بين صافي المبيعات وقيمة Z كان 0.796 وبقية دلالة معنوية sig.

مساوية إلى 0.01 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5%.

❖ ان النتائج تبين ان الارتباط بين الأرباح وقيمة Z كان 0.975 وبقية دلالة معنوية sig. مساوية

إلى 0.000 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5%.

❖ ان النتائج تبين ان الارتباط بين الأرباح المحتجزة وقيمة Z كان 0.728 وبقية دلالة معنوية

sig. مساوية إلى 0.026 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5%.

ومن ذلك يمكن الاستنتاج ان هنالك علاقة ارتباط بين جميع متغيرات كشف الدخل وقيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي).

ب- تحليل تأثير متغيرات كشف الدخل على قيمة Z



تم استخراج النتائج المتعلقة بتأثير متغيرات كشف الدخل المتمثلة بصافي المبيعات (إيراد النشاط الجاري) والأرباح قبل الفوائد والضرائب والأرباح المحتجزة على قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي). باستعمال أنموذج الانحدار الخطي المتعدد من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS vr.20) وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هي:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لمتغيرات كشف الدخل على قيمة Z.

مقابل الفرضية البديلة الآتية:-

H1: يوجد تأثير معنوي لمتغيرات كشف الدخل على قيمة Z.

أوجد الباحثان قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وقيم معاملات أنموذج الانحدار بالإضافة الى قيم اختبار t المحسوبة وكما في الجدول الآتي:-

جدول (9) قيم معاملات الأنموذج المستخدم واختبارها

R²= .99 Adjusted R²= .98 F=146.814

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	Sig.	معنوية المعلمة
الثابت	0.959	17.698	0.000	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
صافي المبيعات	0.0000003	2.628	0.047	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
الأرباح	0.0000003	11.260	0.000	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
الأرباح المحتجزة	0.0000001	1.766	0.138	معنوية تحت مستوى دلالة 10%

ان قيمة معامل التحديد R² بلغت 0.99 ومعامل التحديد المصحح كان 0.98 وهذه القيمة تشير إلى ان أنموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 99% من الاختلافات الكلية والمتبقي يعود إلى متغيرات وأسباب أخرى لم تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا البحث. وبلغت قيمة ثابت الانحدار 0.959 وهي غير دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة sig. المساوية إلى 0.000، كذلك بلغت قيمة معلمة انحدار متغير صافي المبيعات 0.0000003 وهي دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة sig. المساوية إلى 0.047 هذا يعني ان الزيادة في صافي المبيعات بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.0000003 بوجود بقية متغيرات قائمة الدخل، وبلغت قيمة معلمة انحدار متغير الأرباح 0.0000003 وهي دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة sig. المساوية إلى 0.00 هذا يعني ان الزيادة في الأرباح بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.0000003 بوجود بقية متغيرات قائمة الدخل، وبلغت قيمة معلمة انحدار متغير الأرباح المحتجزة 0.0000001 وهي غير دالة إحصائياً كما تبينه قيمة sig. المساوية إلى 0.138.

وأخيراً يمكن كتابة أنموذج الانحدار الذي تم تقديره بالصيغة الآتية:

$$Y_i = B_0 + B_1 Q_{11i} + B_2 Q_{12i} + B_3 Q_{13i} + e_i$$

وبالتعويض عن القيم المقدرة لمعاملات الانحدار في المعادلة أعلاه يمكن التوصل الى ما يلي :-

$$959 + 0.0000003 * Q_{11i} + 0.0000003 * Q_{12i} + 0.0000001 * Q_{13i}, Y_i =$$

$$(R^2 = 99.766\%) \quad (11.260) \quad (2.628)$$



من خلال ما سبق من نتائج تحليل ارتباط وتأثير متغيرات كشف الدخل على قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) يتبين ان متغير الأرباح قبل الفوائد والضرائب كان صاحب اعلى تأثير في قيمة Z يأتي بعده متغير صافي المبيعات وأخيرا جاء متغير الأرباح المحتجزة. وهذا ما يبين تأثير البيانات المحاسبية المعدلة في كشف الدخل على الكشف المبكر عن الفشل المالي وهو ما يثبت الفرضية الفرعية (1 - 2)، وبذلك ترفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها (توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في كشف الدخل على الكشف المبكر للفشل المالي).

2- تحليل متغيرات قائمة المركز المالي على قيمة Z

تتمثل متغيرات قائمة المركز المالي التي تم اعتمادها في إيجاد قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) عند تطبيق نموذج Altman Z -score بالعناصر (الموجودات المتداولة ومجموع الموجودات ، والقيمة السوقية لحقوق المساهمين ورأس المال العامل والمطلوبات المتداولة)، وبسبب الاعتمادية العالية بين المتغيرات المستقلة المعتمدة في قائمة المركز المالي لا يمكن دراسة تأثير هذه المتغيرات مجتمعة على قيمة Z وذلك لان أنموذج الانحدار المتعدد يتطلب عدم وجود تلك العلاقة القوية جدا بينها، لذا سيتم دراسة تأثير المتغيرات منفرد وكالاتي :-

أ- اختبار معنوية معامل الارتباط بين متغيرات قائمة المركز المالي وقيمة Z

تم استخراج معامل الارتباط بين متغيرات قائمة المركز المالي وقيمة Z وتم اختبار معنويته وقد وضع الباحث الفرضية الصفرية الآتية:-

H_0 : لا يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات قائمة المركز المالي وقيمة Z
مقابل الفرضية البديلة الآتية:-

H_1 : يوجد ارتباط معنوي بين متغيرات قائمة المركز المالي وقيمة Z

وكانت نتائج معامل الارتباط لمتغيرات قائمة المركز المالي كالاتي :-

- ❖ ان النتائج تبين ان الارتباط بين الموجودات المتداولة وقيمة Z كان 0.856 وبقائمة دلالة معنوية sig. مساوية الى 0.003 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5%.
- ❖ ان النتائج تبين ان الارتباط بين مجموع الموجودات وقيمة Z كان 0.606 وبقائمة دلالة معنوية sig. مساوية الى 0.08 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 10%.
- ❖ ان النتائج تبين ان الارتباط بين القيمة السوقية لحقوق المساهمين وقيمة Z كان 0.112 وبقائمة دلالة معنوية sig. مساوية الى 0.774 وهي قيمة طردية غير معنوية تحت اي مستوى دلالة وذلك لان قيمة sig. اكبر من مستوى الدلالة .
- ❖ ان النتائج تبين ان الارتباط بين رأس المال العامل وقيمة Z كان 0.876 وبقائمة دلالة معنوية sig. مساوية الى 0.002 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5% وذلك لان قيمة sig. اقل من مستوى الدلالة .



❖ ان النتائج تبين ان الارتباط بين المتطلبات المتداوله وقيمة Z كان 0.800 وبقية دلالة معنوية sig. مساوية الى 0.010 وهي قيمة طردية ومعنوية تحت مستوى دلالة 5%.

ومن ذلك يمكن الاستنتاج ان هنالك علاقة ارتباط بين جميع متغيرات قائمة المركز المالي وقيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي)، باستثناء القيمة السوقية لحقوق المساهمين .

ب- تحليل تأثير متغيرات قائمة المركز المالي على قيمة Z

• تحليل تأثير متغير الموجودات المتداولة على قيمة Z

تم استخراج النتائج المتعلقة بتأثير الموجودات المتداولة على قيمة Z من خلال استخدام أنموذج الانحدار الخطي البسيط وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هي:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لمتغير الموجودات المتداولة على قيمة Z.
مقابل الفرضية البديلة الآتية:-

H1: يوجد تأثير معنوي لمتغير الموجودات المتداولة على قيمة Z.

أوجد الباحثان قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وقيم معاملات أنموذج الانحدار بالإضافة الى قيم اختبار t المحسوبة وكما في الجدول الآتي:-

جدول (10) قيم معاملات الانموذج المستخدم واختبارها
F=19.175 Adjusted R²= .69 R²= .73

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	Sig.	معنوية المعلمة
الثابت	0.614	4.088	0.005	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
الموجودات المتداولة	0.0000004	4.379	0.003	معنوية تحت مستوى دلالة 5%

ان قيمة معامل التحديد R² بلغت 0.73 ومعامل التحديد المصحح كان 0.69 وهذه القيمة تشير الى ان أنموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 73% من الاختلافات الكلية والمتبقي يعود الى متغيرات وأسباب أخرى لم تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا البحث. وبلغت قيمة ثابت الانحدار 0.614 وهي دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة sig. المساوية الى 0.005، كذلك بلغت قيمة معلمة الانحدار 0.0000004 وهي دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة sig. المساوية الى 0.003 هذا يعني ان الزيادة في الموجودات المتداولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.0000004.

واخيراً يمكن كتابة أنموذج الانحدار الذي تم تقديره بالصيغة الآتية:

$$Y_i = B_0 + B_1 Q_{21i} + e_i$$

وبالتعويض عن القيم المقدره لمعاملات الانحدار في المعادلة أعلاه يمكن التوصل الى ما يلي :-

$$Y_i = 0.614 + 0.0000004 * Q_{21i}$$

$$4.088 () 4.379 R^2 = 73\%$$

• تحليل تأثير متغير مجموع الموجودات على قيمة Z



تم استخراج النتائج المتعلقة بتأثير مجموع الموجودات على قيمة Z من خلال استخدام أنموذج الانحدار الخطي البسيط وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هي:
H0: لا يوجد تأثير معنوي لمتغير مجموع الموجودات على قيمة Z.
مقابل الفرضية البديلة الآتية:-
H1: يوجد تأثير معنوي لمتغير مجموع الموجودات على قيمة Z.
أوجد الباحثان قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وقيم معاملات أنموذج الانحدار بالإضافة الى قيم اختبار t المحسوبة وكما في الجدول الآتي:-

جدول (11) قيم معاملات الانموذج المستخدم واختبارها

$$R^2 = .37 \quad \text{Adjusted } R^2 = .28 \quad F = 4.069$$

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	Sig.	معنوية المعلمة
الثابت	0.163	0.334	0.748	غير معنوية
مجموع الموجودات	0.0000004	2.017	0.083	معنوية تحت مستوى دلالة 10%

ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.37 ومعامل التحديد المصحح كان 0.28 وهذه القيمة تشير الى ان أنموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 37% من الاختلافات الكلية والمتبقي يعود الى متغيرات وأسباب أخرى لم تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا البحث. وبلغت قيمة ثابت الانحدار 0.163 وهي غير دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة sig. المساوية الى 0.748، كذلك بلغت قيمة معلمة الانحدار 0.0000004 وهي دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 10% كما تبينه قيمة sig. المساوية الى 0.083 هذا يعني ان الزيادة في مجموع الموجودات بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.0000004.

واخيرا يمكن كتابة أنموذج الانحدار الذي تم تقديره بالصيغة الآتية:

$$Y_i = B_0 + B_1 Q22_i + e_i$$

وبالتعويض عن القيم المقدره لمعاملات الانحدار في المعادلة أعلاه يمكن التوصل الى ما يلي :-

$$63 + 0.0000004 * Q22_i - 0.1 Y_i =$$

$$) 0.334 () R^2 = 37.2017 \% ($$

• تحليل تأثير متغير القيمة السوقية على قيمة Z

بسبب عدم وجود علاقة ارتباط بين القيمة السوقية وقيمة Z لذلك نستنتج بعدم وجود تأثير بينهما.

• تحليل تأثير متغير راس المال العامل على قيمة Z

تم استخراج النتائج المتعلقة بتأثير راس المال العامل على قيمة Z من خلال استخدام أنموذج الانحدار الخطي البسيط وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هي:

H0: لا يوجد تأثير معنوي لمتغير راس المال العامل على قيمة Z.

مقابل الفرضية البديلة الآتية:-

H1: يوجد تأثير معنوي لمتغير راس المال العامل على قيمة Z.



أوجد الباحثان قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وقيم معاملات أنموذج الانحدار بالإضافة الى قيم اختبار t المحسوبة وكما في الجدول الآتي:-

جدول (12) قيم معاملات الانموذج المستخدم واختبارها

$$R^2 = .77 \quad \text{Adjusted } R^2 = .74 \quad F = 23.145$$

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	Sig.	معنوية المعلمة
الثابت	0.504	3.24	0.014	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
راس المال العامل	0.0000006	4.811	0.002	معنوية تحت مستوى دلالة 5%

ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.77 ومعامل التحديد المصحح كان 0.74 وهذه القيمة تشير الى ان أنموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 77% من الاختلافات الكلية والمتبقي يعود الى متغيرات وأسباب أخرى لم تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا البحث. وبلغت قيمة ثابت الانحدار 0.504 وهي غير دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة sig. المساوية الى 0.014، كذلك بلغت قيمة معلمة الانحدار 0.0000006 وهي دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة sig. المساوية الى 0.002 هذا يعني ان الزيادة في راس المال العامل بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.0000006.

وأخيراً يمكن كتابة أنموذج الانحدار الذي تم تقديره بالصيغة الآتية :

$$Y_i = B_0 + B_1 Q24_i + e_i$$

وبالتعويض عن القيم المقدرة لمعاملات الانحدار في المعادلة أعلاه يمكن التوصل الى ما يلي :-

$$4500.Y_i = 0.0000006 * Q24_i + 0.504$$

$$R^2 = 77.811\% \quad (3.24)$$

• تحليل تأثير متغير المطلوبات المتداوله على قيمة Z

تم استخراج النتائج المتعلقة بتأثير المطلوبات المتداوله على قيمة Z من خلال استخدام أنموذج الانحدار الخطي البسيط وان الفرضية الصفرية المراد اختبارها هي:

H_0 : لا يوجد تأثير معنوي لمتغير المطلوبات المتداوله على قيمة Z.

مقابل الفرضية البديلة الآتية:-

H_1 : يوجد تأثير معنوي لمتغير المطلوبات المتداوله على قيمة Z.

أوجد الباحثان قيم معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح وقيم معاملات أنموذج الانحدار بالإضافة الى قيم اختبار t المحسوبة وكما في الجدول الآتي:-

جدول (13) قيم معاملات الانموذج المستخدم واختبارها

$$R^2 = .64 \quad \text{Adjusted } R^2 = .59 \quad F = 12.409$$

المتغير	قيمة المعلمة	اختبار t	Sig.	معنوية المعلمة
الثابت	0.782	5.248	0.001	معنوية تحت مستوى دلالة 5%
المطلوبات المتداوله	0.0000008	3.523	0.010	معنوية تحت مستوى دلالة 5%



ان قيمة معامل التحديد R^2 بلغت 0.64 ومعامل التحديد المصحح كان 0.59 وهذه القيمة تشير الى ان نموذج الانحدار المستخدم فسر ما نسبته 64% من الاختلافات الكلية والمتبقي يعود الى متغيرات وأسباب أخرى لم تؤخذ بنظر الاعتبار في هذا البحث. وبلغت قيمة ثابت الانحدار 0.782 وهي غير دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة sig. المساوية الى 0.001، كذلك بلغت قيمة معلمة الانحدار 0.0000008 وهي دالة إحصائياً تحت مستوى دلالة 5% كما تبينه قيمة sig. المساوية الى 0.010 هذا يعني ان الزيادة في المطلوبات المتداولة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة في قيمة Z بمقدار 0.0000008.

وأخيراً يمكن كتابة أنموذج الانحدار الذي تم تقديره بالصيغة الآتية:

$$Y_i = B_0 + B_1 Q25_i + e_i$$

وبالتعويض عن القيم المقدرة لمعاملات الانحدار في المعادلة أعلاه يمكن التوصل الى ما يلي :-

$$82 + 0.0000008 * Q25_i = 0.7 Y_i$$

$$R^2 = 643.523\% \quad (5.248)$$

من خلال نتائج تحليل تأثير متغيرات قائمة المركز المالي على قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) أعلاه يتضح ان اقوى تأثير في قيمة Z كان لرأس المال العامل يليه الموجودات المتداولة ومن ثم المطلوبات المتداولة وبعده المتغير مجموع الموجودات، وأخيراً جاءت القيمة السوقية لحقوق المساهمين. وهذا ما يبين تأثير البيانات الحاسوبية المعدلة في قائمة المركز المالي على الكشف المبكر عن الفشل المالي، وهو ما يثبت الفرضية الفرعية (2-2) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها (توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في قائمة المركز المالي على الكشف المبكر عن الفشل المالي).

ومن خلال ما تقدم من نتائج تحليل تأثير البيانات المحاسبية المعدلة والمتمثلة بمتغيرات كشف الدخل وقائمة المركز المالي على القيمة النهائية لدالة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) وإثبات الفرضيتين الفرعيتين (1-2 و 2-2)، يبين مدى تأثير البيانات المحاسبية المعدلة في القوائم المالية الختامية على الكشف المبكر عن الفشل المالي ويحقق لنا إثبات الفرضية الرئيسية الثانية (2) وبذلك ترفض الفرضية الصفرية H_0 وتقبل الفرضية البديلة H_1 التي مفادها (توجد علاقة ارتباط وتأثير ذات دلالة إحصائية للبيانات المحاسبية المعدلة في القوائم المالية الختامية على الكشف المبكر عن الفشل المالي).

الاستنتاجات والتوصيات :

أولاً : الاستنتاجات : توصلت الدراسة إلى جملة من الاستنتاجات النظرية والعملية يمكن عرضها كما يأتي:-

- 1- ان تعديل البيانات المحاسبية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار بالاعتماد على أسلوب القوة الشرائية العامة يحقق الموضوعية في النتائج لاعتماده على الكلفة التاريخية، فضلاً عن سهولة تطبيق أنموذج التنبؤ والكشف عن الفشل المالي على البيانات المحاسبية المعدلة، وهذا



التميز بالسهولة والوضوح يساعد الشركات على تطبيقه سنويا والكشف عن الوضع المالي الحقيقي من سنة إلى أخرى .

2- ان الفشل المالي يمر بمراحل متعددة ونادرا ما يصيب الشركات بشكل مفاجئ ، وبإمكان الشركات تلافي الوقوع فيه واكتشافه من خلال تطبيق نماذج الكشف عن الفشل المالي المتاحة واتخاذ الإجراءات التصحيحية الملائمة لكل مرحلة في الوقت المناسب .

3- ان استعمال المؤشرات المالية التي تم استخلاصها من القوائم المالية المعدلة يساعد على الكشف المبكر عن الفشل المالي في الشركات ، اذ استطاع أنموذج التمان (Altman Z-score) المطبق على الشركات عينة الدراسة على اكتشاف الفشل المالي وتبين ان جميع الشركات المدروسة لديها احتمالية عالية في التعرض للفشل المالي في سنوات تطبيق الأنموذج .

4- اتضح من نتائج تطبيق أنموذج Altman Z-score للكشف عن الفشل المالي على المؤشرات المالية المستخلصة من البيانات المحاسبية المعدلة للمدة الزمنية (2013 - 2015) أن جميع للشركات عينة الدراسة واقعة ضمن الفئة الثانية من فئات القدرة على الاستمرار والتي تشير إلى أن الشركات فاشلة ماليا ، باستثناء (الشركة العراقية للسجاد والمفروشات) لسنة 2013 كانت ضمن الفئة الثالثة والتي يصعب فيها تحديد الوضع المالي للشركة وتحتاج الى دراسة اكثر تفصيلا .

5- اتضح من نتائج التحليل الإحصائي لمتغيرات البحث وجود علاقة ارتباط طردية ذات دلالة معنوية بين متغيرات كشف الدخل والميزانية العمومية وبين قيمة Z (دالة الكشف عن الفشل المالي) .

6- أفرزت نتائج التحليل الإحصائي وجود تأثير معنوي لمتغيرات كشف الدخل على قيمة Z وكان متغير الأرباح صاحب اعلى تأثير في قيمة Z يأتي بعده متغير صافي المبيعات وأخيرا جاء متغير الأرباح المحتجزة .

7- أفرزت نتائج التحليل الإحصائي كذلك وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي لمتغيرات قائمة المركز المالي على قيمة Z وان اقوى تأثير لمتغيرات قائمة المركز المالي كان لراس المال العامل يليه الموجودات المتداولة ومن ثم المطلوبات المتداولة وبعده المتغيران مجموع الموجودات ومجموع المطلوبات وأخيرا جاءت القيمة السوقية لحقوق المساهمين .

ثانيا : التوصيات

1- ضرورة تطبيق سياسة محاسبية واضحة ومحددة بشأن الأخذ في نظر الاعتبار التقلبات الاقتصادية وبالأخص ذات الآثار السلبية على البيانات المحاسبية والتي تؤدي الى تضليل القوائم المالية وبالتالي افراز معلومات مضللة، ينتج عنها قرارات غير سليمة تضر بمصالح الشركة .

2- ضرورة التزام الشركات بالمعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحاسبية المحلية عند إعداد قوائمها المالية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار، وذلك لأهميتها في بيان الوضع المالي للشركات بالشكل الحقيقي، ومساعدة المستخدمين للقوائم المالية في التعرف على آثار الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المحاسبية للشركة.



- 3- يتعين على الشركات القيام بأعداد وتقديم القوائم المالية المعدلة ضمن التقرير السنوي على شكل قوائم مستقلة او في صورة أرقام مقارنة مع الأرقام التاريخية مضافة ضمن القوائم الأساسية ، وان يتضمن تقرير مراقب الحسابات رايه في القوائم المالية المعدلة ، لمساعدة مستعملي القوائم المالية في التعرف على آثار الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المحاسبية للشركة .
 - 4- ضرورة قيام الشركات باستعمال النماذج المتاحة للكشف عن الفشل المالي في مراحلها الأولى وذلك لمواجهة مخاطر الفشل المالي والتغلب عليه في حينها، ومعرفة حقيقة اتجاه نشاطاتها المستقبلية وحماية نفسها من آثاره السلبية وخطر الوقوع فيه والتي تمتد ليس تحديدا الى الأطراف المعنية ذات المصالح المباشرة مع الشركة ، إنما تمتد آثاره السلبية الى الاقتصاد الوطني .
 - 5- ضرورة عدم الاعتماد على القوائم المالية المعدة على أساس الكلفة التاريخية في أوقات التضخم في الكشف عن الفشل المالي للشركات ، لأنها قد تعرض معلومات محاسبية مضللة ولا يمكن الاعتماد عليها في التحليل والكشف عن الفشل المالي في ظل الارتفاع في المستوى العام للأسعار .
 - 6- استعمال نموذج (Altman Z-score) للكشف عن الفشل المالي المقترح في هذه الدراسة في شركات القطاع الصناعي سنويا، إذ استطاع الأنموذج اكتشاف الفشل المالي لمعظم الشركات عينة الدراسة منذ السنة الأولى للدراسة .
- وفي الختام يرى الباحثان بأن هنالك إمكانية لاستكمال هذه الدراسة بأبحاث او دراسات أخرى اكثر شمولاً من حيث التطبيق في عينة أوسع تتضمن مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية وذلك باستخدام النماذج الأخرى المتاحة للكشف المبكر عن الفشل المالي في هذه القطاعات .

المصادر

❖ المصادر العربية

- 1- بلقاوي ، احمد رياض ، عبدالله ، نظرية المحاسبة ، دار اليازوري العلمية للنشر والطبع عمان ، الاردن، 2009.
- 2- الجزراوي ابراهيم وعامر الجنابي ، أساسيات نظم المعلومات المحاسبية ، دار اليازوري العلمية للنشر ، عمان ، الاردن، 2009.
- 3- الخريشة ، محمد ، الأرقام القياسية لأجور ، دائرة الإحصاء العامة ، الأردن ، بحث منشور، 2010.
- 4- العامري ، سعود جايد مشكور، محاسبة التضخم بين النظرية والتطبيق ، دار زهران للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2006 .
- 5- الفضل ، مؤيد ، وآخرون ، المشاكل المحاسبية المعاصرة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، ط1 ، 2002 .



- 6- القاضي ، حسين وحمدان ، مأمون ، نظرية المحاسبة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2007 .
- 7- كاظم ، إبراهيم جواد ، الأرقام القياسية ومنهجية تطبيقها في الأنشطة الاقتصادية (العراق نموذجاً) ، جامعة ديالى - البحث والتطوير ، 2011 .
- 8- مشكور ، سعود جايد ورشم ، محمد حسن ، التضخم والمعالجات المحاسبية ، دار الدكتور للعلوم ، بغداد ، 2012.
- 9- وادي ، مدحت فوزي عليان ، تأثير التضخم على الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية في الوحدات الاقتصادية الفلسطينية ، الجامعة الإسلامية ، غزة - فلسطين ، 2006 .
- 10- الوقاد ، سامي محمد ، النظرية المحاسبية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان ، الأردن ، ط1 ، 2011 .
- 11- جبل ، علاء الدين وآخرون ، دور المعرفة المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي للشركات ، دراسة تطبيقية على شركات الغزل والنسيج التابعة للقطاع العام في سورية ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل ، مجلة تنمية الرافدين ، العدد 95 ، 2009 .
- 12- الجبوري ، جميلة حمران نامس محمود ، الآثار التضخمية وانعكاساتها على البيانات المالية ، بالتطبيق على الشركة العامة لصناعة الألبسة الجاهزة / الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة الموصل ، 2002 .
- 13- الحمداني ، رافعة إبراهيم والقطان ، ياسين طه ياسين ، استخدام نموذج Sherrod للتنبؤ بالفشل المالي: دراسة تطبيقية في الشركة العامة لصناعات الأدوية والمستلزمات الطبية في نينوى ، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 5 العدد 10 ، 2013 .
- 14- زغيب ، مليكة وغلاب نعيمة ، مدى فاعلية نموذج التمان ونموذج هولدر في التنبؤ بالفشل المالي لمؤسسات البناء والأشغال العمومية ، الجزائر - دراسة ميدانية ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير - جامعة عبد الحميد مهري قسنطينة ، ملفات الأبحاث في الاقتصاد والتسيير ، العدد الرابع الجزء الثاني ، 2015 .
- 15- الشريف ، ربحان ، الفشل المالي في المؤسسة الاقتصادية - من التشخيص الى التنبؤ ثم العلاج ، كلية علوم الاقتصاد وعلوم التسيير - جامعة باجي مختار عنابة ، 2015 .
- 16- عماري ، سليم ، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات ، دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير - جامعة قاصدي مرباح - ورقلة ، 2015 .
- 17- قريشي ، خير الدين ، دور المعلومات المحاسبية المفصح عنها وفق النظام المحاسبي المالي (SCF) في التنبؤ بخطر الإفلاس ، جامعة قاصدي مرباح - ورقلة - كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2012 .



18- نور الدين ، احمد قايد ، الأساليب المحاسبية لمعالجة تأثير التضخم على القوائم المالية ،
الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في
الجزائر ، جامعة الوادي ، 2013 .

❖ المصادر الأجنبية

- 1- Altman, Edward , C0rporate Financial Distress and Bankruptcy ,John Wiley & sons, INC, Hoboken, New Jersey, 2006.
- 2- Altman, Edward I ,and other, Distressed Firm and Bankruptcy prediction in a international contrxt; a review and empirical analysis of Altman Z – Score Model.Latest version,july9, 2014.
- 3- Chen ,L.H. & Guo ,T.-Y,Forecasting financial crises for an enterprise by using the Grey Markov forecasting model, Springer Science+Business Media B.V., Qual Quant ,2011.
- 4- David O. Mbat & Eyo I.Eyo, Corporate Failure: Causes and Remedies, University of Calabar, Nigeria, Business and Management Research,Vol 2, No.4; 2013.
- 5- Hla, Daw & Peter, Susan, ,Efficiency of Accounting Information System and Performance Literature Review, international Jornal of Multidisciplinary and Current Research,iss 2321-3124,2015.
- 6- Kassar, Talal A & Jared S. Soileau" Financial performance evaluation and bankruptcy prediction (failure)"Arab Economics and Business Journal 9,2014.
- 7- Mo Vaziri and other, Comparative predictability of failure of financial institutions using multiple models, Investement Management and Financial Innovations ,VOLUME 9, Issue 2, 2012.
- 8- Onaolapo A .A & Odetayo T. A ,Effect of Accounting Information System on Organizational Effectiveness: A Case Study of Selected Construction Companies in Ibadan, Nigeria,American Journal of Business and MANAGEMENT ,Vol,1,No.4, 2012.
- 9- Romney & Steinhart, Accounting Information Systems, 9 Edition Prentice Hall, 2003.
- 10- Sulud, Saed Ahmed, Testing the Predictive Power of Altman's Revised Z 'Model; The Case of 10 multinational companies, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.5,N .21, 2014.
- 11- Yaniv, konchitchki, Inflation and Nominal Financial Reporting: Implications for Performance and stock Prices, the Accounting Review, volume 86, number 3, 2011.